الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مستغانم

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص : مدينة و تنمية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

الموضوع :

المشاركة الشعبية ودورها في التنمية الحضرية

دراسة ميدانية حول جمعيات الأحياء بولاية مستغانم

من إعداد الطالب :

عيموش محمد

تحت إشراف الأستاذ :

مختار عريس

أعضاء لجنة المناقشة :

صديق خوجة .....رئيس

عبادية عبد القادر.....مناقش

و الصلاة و السلام على أشرف
الأنبياء وسيد المرسلين سيدنا
وحبيبنا
محمد و على آله و صحبه أجمعين و من
تبعهم
بإحسان إلى يوم الدين

إهـداء

الحمد و الشكر لله فاطر السموات و الأرض عالم الغيب و الشهادة، فمهما حمدناه وشكرناه لن نستوفي في حدود الصلاة و السلام على خير النبيين خاتم الرسل سيدي وحبيبي و قرة عيني محمدا «صلى الله عليه و سلم»

أتقدم بإهداء ثمرة جهدي، هذا العمل المتواضع إلى كل من الأهل و الأحباب و الأقارب والأصحاب أفراد عائلتي كبيرا و صغيرا...

إلى كل من سخره الله في توجيهنا و مساعدتنا و مدنا بكل صغيرة و كبيرة من أساتذة و موظفي كليتنا، كما نخص بالذكر الأستاذ المشرف

" عريس مختار "

إلى كل من دعا لنا الله في سلك طريق العلم،

و لهذا نسأل الله أن يسهل لنا كل الطرق و أن يوفقنا

والله ولي التوفيق

شكر وتقدير

الحمد لله مبدي النعم، ومزيل النقم، ومسدي العطايا أحمده حمداً كثيراً وأشكره أن أعانني ويسر طريقي لالتماس العلم، راجية منه تسهيل طريقي لنشره، فالحمد لله أولاً وأخيراً.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع من ساهم في إنجاز هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود.

وأخصُ بالذكر الاستاذ" **عريس مختار**" المشرف على هذه الدراسة والذي لم يدخر جهداً بغية إظهاره بهذه الصورة.

وأُسجل تقديري لأفراد عينة الدراسة الذين قدموا لي كل دعم وتوجيه في مساعدتي لإنجاز هذه الدراسة لتكون مرجع لدراسات أُخرى تتكامل جهودها لخدمة هذه الفئة من أفراد المجتمع.

وأخيرا الشكر موصول لكل من قدم لي الدعم والمساندة في إعداد وطباعة الرسالة وإخراجها للنور وجزاكم الله عني خير الجزاء.

- مقدمـــة :

إن ما يميز المجتمعات الحديثة هو ذلك الكم الهائل من الجماعات و إن كانت تختلف من حيت تركيبتها و علاقاتها فيما بينها و حتى أساليبها و أهدافها فهي لمحالة تشترك في محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من متطلباتها وحاجيات أفرادها ولا يمكن تحقيق ذلك إلى بدرجة من الوعي لدى أفراد المجتمع بضرورة المشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و حتى التفافية بفعالية أكبر فالمشاركة الشعبية هي العملية التي يلعب فيها الفرد دورا بارزا في الحياة الاجتماعية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة الحقيقة لوضع الأهداف العامة ورسم جميع الخطط في التنمية حتى يتمكن المجتمع بصفة عامة و المجتمع الحضري بصفة خاصة من تطوير قدراته الحالية في مواجهة التحديات المستقبلية فالمدينة هي بمثابة البيت الكبير لسكانها و بالتالي لبد إن يشاركوا في تصميمها بالطريقة التي تحقق مصالحهم و تجعلهم أكتر وعي وسعادة و بدلك إن نجاح جهود أي تنظيم مجتمعي رهين بمدى مشاركة أفراده في خطوات هذه العملية حيت أصبحت حاليا مطلبا أساسيا في إدارة المجتمعات المحلية الحضرية وضبط التنمية و إستدامتها و معالجة المشاكل التي تتفاقم مع مرور الوقت فالمجتمعات لم تعد بسيطة و لا يمكن الاستمرار في إدارتها بشكل تقليدي يعتمد على البيروقراطية **و الا**تصال من إتجاه واحد وسلب سكان المدينة الإرادة في تنمية مدينتهم و صياغة رؤيتها المستقبلية فالمدينة هي مركز الحدث و التفاعل الإنساني.

و على الرغم من إن هناك توجها حميدا من طرف الدولة في تعزيز المشاركة الشعبية من خلال تفعيل دور الجمعيات بصفة عامة و جمعيات الإحياء بصفة خاصة إلا أن هذه الجمعيات بصلاحياتها المحدودة و أدوارها الضيقة تظل قاصرة عن تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان وتحقيق مشاركة فاعلة في تخطيط مدينتهم و حقيقة الأمر أنه لا يمكن تصور تنمية حضرية من دون مشاركة أفراد المجتمع لأنه إذا لم يتعاون سكان المدينة في تطوير مدينتهم فلن تفلح أي جهود بيروقراطية في ذلك فعلى سبيل المثال إذا لم

يتعاون سكان المدينة في جعل مدينتهم نظيفة فسيكون من المكلف جدا على إدارة المدينة تحقيق مستوى عال من النظافة مهما أنفقت من أموال على ذلك .

وإنطلاقا من هذا الواقع المتميز و من منظور إن المشاركة الشعبية عملية مستمرة تتفاوت إشكالها وتتباين أبعادها و عواملها و خصائصها و أثارها من مجتمع لأخر و في المجتمع الواحد نفسه ، تأتي هده الدراسة لتسلط الضوء على هذه الظاهرة في ظل التحولات التي تشهدها الجزائر على جميع الأصعدة لتبرز خصوصياتها في الوقت الراهن.

الفهـــرس

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة ..... أ

❖ *الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة.*

1 الإشكالية.....09

2 فرضيات البحث.....11

3 أهمية الدراسة.....12

4 أهداف الدراسة.....12

5 أسباب اختيار الموضوع.....12

6تحديد مفاهيم الدراسة.....15

7الدراسات السابقة..... 14

8 منهجية البحث و تقنياته.....15

9 مجتمع البحث و مواصفات العينة.....16

❖ *الفصل الأول:* **المشاركة الشعبية**

تمهيد.....22

- I- مفاهيم أساسية حول المشاركة الشعبية

I-1-تعريف المشاركة الشعبية.....23

I-2-أهمية المشاركة الشعبية في التنمية.....23

I-3- أهداف المشاركة الشعبية 24

I-4- متطلبات المشاركة الشعبية 25

I-5- أنواع المشاركة الشعبية.....26

II-المشاركة الشعبية و المجتمع الحضري

II-1- تعريف الحضر.....27

II-2-الجماعات الاولية و أنماط المشاركة الحضرية.....27

II- 4 - تأثير الحياة الحضرية على أنماط المشاركة المجتمعية..... 29

II-5- الإنجازات الفردية و الحراك المجتمعي في المجتمع الحضري.....30

خلاصة.....31

❖ الفصل الثاني: جمعيات الأحياء

- تمهيدية 33

1-النشأة التاريخية للجمعيات في الجزائر.....34

ا- المرحلة الاستعمارية.....34

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال.....34

ج - مرحلة ما بعد 1990.....36

2-ماهية الجمعية 37

3- التعريف الإجرائي لجمعية الحي.....39

4-شروط تحقيق وظائف الجمعية.....40

5- وظائف الفاعل الجمعوي 04

6- دور المشاركة الجمعوية في التنمية 41

7- أهداف جمعيات الأحياء.....42

8- المعوقات التي تواجه جمعيات الأهلية:.....43

خلاصة 45

❖الفصل الثالث:التنمية الحضرية ...المفاهيم و المقاربات.

- تمهيدية 47

1-مفهوم التنمية.....48

2-مفهوم التنمية الحضرية 50

3 -عوامل التنمية الحضرية.....51

4- الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية.....52

-خلاصة.....56

❖الفصل التطبيقي: تحليل نتائج الدراسة

- تمهيد 58

1_ تفريغ الاستمارة و تحليل المعطيات و نتائج البحث.....58

2- مناقشة النتائج في ضوء الإجابة عن تساؤلات الدراسة..... 73

3- استنتاجات عامة للبحث 75

- خاتمة.....77

- المراجع.....97

- الملاحق.

الفصل التمهيدي

الجانب المنهجي للدراسة

الفصل الأول

المشاركة الشعبية و دور للمجتمع الحضري

الفصل الثاني

مفاهيم حول جمعيات الأحياء

الفصل الثالث

التنمية الحضرية ...المفاهيم و المقاربات

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة

ملخص البحث :

يدور موضوع دراستنا حول المشاركة الشعبية و دورها في التنمية الحضرية في وولاية مستغانم من خلال إحدى وسائل هذه المشاركة وهي جمعيات الأحياء و الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ما إذا كانت المشاركة الشعبية لجمعيات الأحياء تؤثر على تخطيط و تنفيذ البرامج الاقليمي للمنطقة و تحقق تنمية حضرية .

و من الحصول على الإجابة على هذا السؤال و جب وضع فرضيات للدراسة تمثلت الأولى في أن المشاركة الشعبية الفعالة لجمعيات الأحياء تلعب دورا مهما في التنمية الحضرية، خاصة في تحسين المستوى المعيشي لمختلف الفئات الاجتماعية ،أما بالنسبة للفرضية الثانية تمثلت في أن جمعيات الأحياء وسيلة مهمة في تحديد احتياجات السكان وذلك راجع للعمل البارز الذي تقوم من خلال المعاينات الميدانية وكل ما يخص الأحياء و بالتعاون مع أفراد المجتمع .

للتحقق من صدق الفرضيات وجب المرور بمراحل لهذه الدراسة أولها المرحلة الاستطلاعية (المرحلة الاستطلاعية في البحث) و تتم من خلال الملاحظة ، ومن اجل جمع المعطيات و المعلومات استخدمنا تقنية الاستمارة لأن هذه الدراسة تتطلب استوجبت استخدام هذه الأداة، أما بالنسبة للمنهج فقد ثم الاستعانة بالنهج الوصفي التحليلي من اجل التعمق بالجوانب الخاصة بهذا الموضوع و تفسير النتائج المتحصل عليها من الجانب الميداني .

من خلال الدراسة ثم اختيار مجتمع البحث و المثمتل في جمعيات الأحياء ،أما عينة الدراسة فكانت قصديه متكونة من 50 جمعية حي من أحياء مدينة مستغانم .

و من خلال التطرق لعرض المعطيات و تحليلها ثم التوصل إلى نتائج الدراسة و المثمثلة فيما يلي :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مستغانم

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص مدينة و تنمية

استمارة مقابلة حول موضوع :

المشاركة الشعبية ودورها في التنمية الحضرية

دراسة ميدانية حول جمعيات الأحياء بولاية مستغانم

الاستمارة التي بين يديك تدخل في إطار انجاز بحث علمي في شكل مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تحت عنوان **"المشاركة الشعبية ودورها في التنمية الحضرية"** لذا يرجى من حضرتكم الإجابة عن أسئلة الإستبانة ,علمًا بأن كل ما سيرد في إجاباتكم سيكون موضع احترام وتقدير ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكر لكم حسن تعاونكم واهتمامكم.

ملاحظة : ضع علامة (**X**) في المكان المناسب.

السنة الجامعية :2013-2014

المعلومات الشخصية:

- السن :
- الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى
- المستوى التعليمي :☐ مدرسة قرآنية ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي
- المهنة : .....

1 - هل سبق و أن تطوعت في أي مؤسسة أو جمعية قبل ترؤسك لجمعية الحي ؟

نعم ☐ لا ☐

2 - إذا كانت الإجابة بـ نعم ماهي المجالات التي تطوعت فيها؟

اجتماعية☐ ثقافية ☐ بيئية☐ صحية☐ دينية ☐ -أخرى حدد.....

3- منذ متى وأنت على رأس الجمعية ؟

سنة ☐ سنتين☐ اكتر من سنتين☐ - أخرى حدد.....

4 - ماهي أهم المجالات التي تعملون فيها بشكل بارز؟

اجتماعية☐ ثقافية☐ رياضية☐ دينية ☐ بيئة ☐ -أخرى حدد.....

5- هل يتم الاجتماع بأعضاء الجمعية لوضع خطة عمل بشكل ؟

أسبوعي☐ شهري☐ فصلي(3اشهر)☐ - أخرى حدد.....

6- تتكون جمعية الحي لديكم من؟

رجال☐ نساء ☐ رجال نساء☐

7- كيف تقيم درجة الاتصال و التحاور بينكم وبين سكان الحي ؟

حسنة ☐ متوسطة ☐ سيئة☐

8- هل سكان الحي على علم بجميع نشاطاتكم؟

دائما☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

9- هل هناك مشاركة شعبية من طرف أفراد الحي في نشطات الجمعية؟

نعم☐ لا ☐

10- إذا كانت الإجابة بـ نعم هل هذه المشاركة ؟

قوية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

11- هل أنت راض على درجة التوافق و الانسجام بينكم و بين أفراد الحي ؟

راض تماما ☐ راض☐ غير راض☐ غير راض تماما☐

12- كيف تبدو علاقة جمعيتكم بالإدارات العمومية ؟

قوية☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

13- هل يؤخذ بآراء ومقترحات جمعيتكم فيما يخص إعداد الخطط و البرامج التنموية ؟

دائما☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

14- هل تأخذ السلطات العمومية برأي جمعيتكم و تستشار في الأمور المتعلقة بشؤون الحي ؟

دائما☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

15- هل تتيح السلطات العمومية إمكانياتها (ملاعب- مكتبات – مسرح ....الخ)لإقامة أنشطتكم ؟

نعم ☐ لا☐

16- هل أنت راض مساندة السلطات العمومية للعمل التطوعي الذي تقومون به ؟

راض تماما ☐ راض☐ غير راض☐ غير راض تماما☐

17- هل يتم إبلاغكم عن البرامج و المشاريع التي يتم اتخاذها من طرف البلدية أو السلطات العمومية الأخرى؟

دائما☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

18- هل تؤثر المشاركة الشعبية لجمعيتكم بشكل فعلي في برامج الإدارت العمومية؟

تؤثر ☐ تؤثر نسبيا☐ لا تؤثر☐

19- هل أنت موافق على أن المشاركة الشعبية لجمعيتكم وسيلة لتحقيق أهداف تنموية ؟

موافق ☐ موافق تماما ☐ غير موافق ☐ غير موافق تماما ☐

20- هل تقتصر مشاركة جمعيتكم مع البلدية فقط؟

نعم ☐ لا ☐

21- إذا كان الجواب بـ لا أذكر هذه الإدارات أو المؤسسات.....

22- هل سبق و أن قمتم بحملات تحسيسية توعوية بضرورة المشاركة الشعبية لفائدة سكان الحي؟

دائما☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

23- يتم تفقد الحي و معاينة احتياجاته ومشاكله بشكل ؟

أسبوعي☐ شهري☐ كل 3 أشهر☐ -غير دلك حدد.....

24- هل الصعوبات التي تواجهونها راجعة إلى؟

عدم تقدير المواطن للمشاركة المجتمعية ☐ وجود أعباء مالية ☐ عدم تجاوب السلطات العمومية ☐

- أخرى حدد.....

.....

25- في رأيك كيف يرى المواطن دور جمعيتكم في ظل الظروف الراهنة ؟

فعالة ☐ غير فعالة ☐

26- ما هي التسهيلات المرجوة من الجهات الوصية عن جمعية الحي حتى تزيد في نشاطها ؟

توعية المجتمع بأهمية المشاركة الشعبية☐ المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات☐ تنظيم علاقات العمل والتعاون بين المسؤولين واللجان☐

- أخرى حدد.....

.....

.....

جدول رقم 09 يوضح تركيبة جمعية الحي من الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة%
رجال	31	%86.11
نساء	00	%00
رجال و نساء	05	%13.89
المجموع	36	%100

جدول رقم 02 يوضح مدى إتاحة السلطات العمومية لإمكانيتها لجمعية الحي.

المتغير	التكرار	النسبة%
نعم	19	%52.78
لا	14	%38.89
بدون إجابة	03	%08.33
المجموع	36	%100

جدول رقم 03 يوضح الحملات التحسيسية للتوعية بضرورة المشاركة الشعبية لفائدة السكان.

المتغير	التكرار	النسبة%
دائما	16	%44.45
أحيانا	18	%50
أبدا	02	%5.55
المجموع	36	%100

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح السن	18
02	جدول يوضح المستوى التعليمي	19
03	جدول يوضح نوع الوظيفة	20
04	جدول يوضح تطوعت رؤساء جمعيات الاحياء في أي مؤسسة أو جمعية من قبل	58
05	جدول يوضح المجالات التي تطوعت فيها رؤساء جمعيات الأحياء	59
06	جدول يوضح الفترة الزمنية لرؤساء الجمعيات على رأس الجمعية	59
07	جدول يوضح ما هي أهم المجالات التي تعملون فيها بشكل بارز	60
08	جدول يوضح الاجتماع بأعضاء الجمعية لوضع خطة عمل	61
09	جدول يوضح مدى علم سكان الحي بنشاطات جمعية الحي.	62
10	جدول يوضح المشاركة الشعبية من طرف أفراد الحي.	63
11	جدول يوضح درجة هذه المشاركة.	63
12	-جدول يوضح الرضى على درجة التوافق و الانسجام لجمعية الحي مع سكان الحي.	64
13	جدول يوضح علاقة جمعية الحي بالإدارات العمومية	65
14	جدول يوضح الأخذ بآراء و مقترحات الجمعية في إعداد الخطط و البرامج التنموية.	66
15	جدول يوضح مدى مساندة السلطات للعمل التطوعي الذي يقومون به:	67
16	جدول يوضح ما إذا كان يتم إبلاغ جمعية الحي عن المشاريع التي يتم إتخاذها من طرف البلدية أو السلطات العمومية.	68
17	جدول يوضح تأثير المشاركة الشعبية للجمعية في برامج الإدارات العمومية.	68
18	جدول يوضح ما إذا كانت المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق أهداف تنموية.	69

19	جدول يوضح ما إذا كانت مشاركة جمعية الحي مع البلدية فقط	*70*
20	جدول يوضح تفقد الحي و معاينته.	*71*
21	جدول يوضح الصعوبات التي تواجهها جمعيات الحي .	*71*
22	جدول يوضح دور جمعيات الحي في ظل الظروف الراهنة.	*72*
23	جدول يوضح التسهيلات من الجهات الوصية عن جمعية الحي.	*73*

المراجع

الملاحق

I. مفـاهيـم أسـاسيـة حـول المـشـاركـة الـشعبية

- تمـهيد:

لقد إعتبر علماء الاجتماع المشاركة الشعبية ، أنها علمية إجتماعية أساسية في توجيه السلوك الفردي من جهة و دفع وثير التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي من جهة أخرى فهذا المؤشر قد تتحكم فيه عوامل عدة منها مستوى التدين ، المستوى التعليمي لدى الفرد و حتى المحيط الاجتماعي الذي يعد مؤشر جد مهم في تحديد مستوى المشاركة الشعبية

I -1- تعريـف المـشاركـة الشعبية:

هناك إتفاق عام داخل الإطار الأكاديمي،أن المفهوم السوسيولوجي يختلف في تحديد تعريفه ، باختلاف الأطر المعرفية التي تحكم الباحث، حيث أن المشاركة الشعبية لا يوجد لها مفهوم موحد، و هذا بسبب الأبعاد الأساسية المعتمدة لقياس هذا المؤشر، فمنهم من يعتمد على مبدأ الطوعية و البعض الأخر يستند إلى نوعية المساهمة المقدمة من طرف المشاركين.

حيث يعرف البعض المشاركة الشعبية على أنها " العملية التي يقوم الفرد من خلالها،بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة الاجتماعية في النواحي الاقتصادية و السياسية"[1]

في حين يعرفها دعبس يسرى على أنها "تلك الجهود التطوعية التي تقدم من مختلف تجمعات و منظمات العمل المدني،سواء بالرأي أو المال أو بالجهد،بهدف دعم التنمية و تعميق روح التواصل و الأداء الجماعي[2]".و يمكن إضافة تعريف أخر على أن المشاركة الشعبية" هي العملية التي يلعب فيها الفرد من خلالها دورا في الحياة الاجتماعية و السياسية في بلده، و التي تتيح له فرصة المساهمة في وضع الأهداف العامة المجتمعية، و اقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف و انجازها".[3]

---

[1]- محمد بهجت جاد الله كشك، **تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع**، مصر: المكتبةالجامعية،2003،ص188.

[2] - يسرى دعبس، **المشاركة المجتمعية و التنمية المتواصلة**،مصر: دار البيظاش سنتر للنشر و التوزيع 2008،ط1، ،ص65.

[3] - عفت محمد الشرقاوي، **المشاركة الشعبية و الإصلاح**، مصر: دار العلوم للنشر و التوزيع،ط2007،1،ص09.

إذن هناك تباين في التعريفات الثلاثة، و يمكن أن نعطي استنتاج عام حول العناصر الأساسية لقياس هذا المؤشر، بحيث أن تتوفر في المشاركة:

- هي عملية اجتماعية يقوم بها الفرد.
- ضرورة توفر الإرادة الحرة الواعية لدى الفرد.
- يجب أن يكون هذا التطوع إما بدني، فكري، مالي من طرف المتطوع.
- ضرورة تحقيق التنمية و تعميق التواصل بين الأفراد.
- مساهمة الفرد باقتراح أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف.

و من هذه العناصر يمكن أن نقدم تعريف موجز و شامل، هو أن " المشاركة الشعبية هي عملية اجتماعية يقوم بها الفرد بإرادته الحرة الواعية و الطوعية،من خلال إسهام بدني، فكري أو مالي، بهدف تحقيق التنمية و الاتصال الفعال بين الأفراد و الأداء الجماعي، باقتراح أفضل الوسائل الممكنة لتحقيق الأهداف"، و هناك من الباحثين من يفرق بين المشاركة المنتظمة،كمشاركة المتطوع في أنشطة الجمعيات باستمرار،أين نستطيع قياسها من خلال العضوية و مشاركة غير نظامية كالتي تدخل في أشكال التكافل الاجتماعي بين الناس

I -2- أهمية المشاركة في التنمية:

لطالما اعتبر الباحثين المشاركة على أنها أداة إستراتيجية لتعديل السلوك،بحيث يتحول السلوك الفردي إلى سلوك تنظيمي في الحياة اليومية،إذ تتمثل أهمية مشاركة المواطنين في التنمية كالأتي[1]:

- توجيه القائمين على التنمية إلى المشروعات المناسبة ذات المطلب الاجتماعي مع توفير الوسائل الأكثر ملائمة،إذ أن القائمين لا يمكنهم معرفة المشروعات الأساسية إلا بفضل مسار التغيير مع ما يتماشى و مصلحة المجتمع المحلي.

[1] - محمد عبد الفتاح محمد، **الجمعيات الأهلية النسائية و تنمية المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2007 ص136.

- إشراك المواطنين في التنمية يزيد من توطيد العلاقة بين الشعب و الحكومة،و منه القضاء على عنصر الشك و عدم الثقة الذي يخلق بث الخلاف بين الطرفين و من ثمة تنشا علاقة تبادل، أي إذا ما انخفض الدعم المالي من طرف الحكومة،سعت الأطراف المدنية إلى سد النقص خاصة الأغنياء منهم،و بالتالي يحدث تكامل في الوظائف و الأدوار، أي استقرار المجتمع و مواصلة التنمية.
- دفع عملية التنمية إلى الأمام، و هذا ما أثبتته الدراسات الاجتماعية، بحيث لا يمكن أن نفرض قرارات بالقوة من اجل التنمية،و إنما يمكن تغييرها عن طريق المشاركة.

غير أن المشاركة لن تحقق هذه الدرجة من الأهمية،بشرط أن تتوفر محددات و دوافع لهذه العملية،و كما سبق الذكر فان المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية لها دور في ذلك،إما أن تزيد من درجة المشاركة أو تنخفض.

I-3 -أهداف المشاركة الشعبية:

" إن أية عملية اجتماعية لها أهدافها الخاصة في المجتمع، إذ أن وجود هذا المؤشر أمر ضروري في تفعيل أي نشاط مؤسسة، و غياب المشاركة الشعبية في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى إصابة مختلف الأبنية المجتمعية القائمة بالوهن"[1]، و حتى تؤدي هذه الأخيرة الوظائف اللازمة لها لابد من توفر أهداف لها، على النحو الأتي:

- تدريب أفراد المجتمع و تكوينهم على العمل التطوعي و الجماعي.
- تزويد المواطنين بأهم العراقيل التي تواجه الجمعيات، و التي تحد من أداء رسالتها و دورها في المجتمع.
- تعزيز التعاون و التكامل بين وحدات بين القادرين على العطاء المادي و محدودي الدخل.

[1] - محمد بهجت جاد الله كشك، **تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع**، مرجع سابق، ص134.

- تأصيل قيم المشاركة في العمل الاجتماعي و السياسي و المساهمة في الندوات و الحوارات.
- المساهمة في رفع درجة الوعي الشعبي بأهمية العمل الجماعي و الإسهامات الفردية.[1]

بتحديد هذه الأهداف ترسم إستراتيجية العمل الجمعوي، سواء كان هذا في الجزائر أو في أي بلد عربي أخر، حيث تتبع كل جمعية في هذا الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف،و إذا ما تحقق هذا و حدث التجاوب و ردة الفعل من قبل المواطن،سيكون هناك زيادة في تعزيز المشاركة في جميع الأنساق الفرعية للمجتمع و من ثم انتشار قوة التواصل بين الفئات الاجتماعية.

I-4 - متطلبات المشاركة الشعبية:

إن المشاركة الشعبية كغيرها من العمليات الاجتماعية تحتاج إلى متطلبات أساسية،من اجل تحقيق فعالية اكبر في المجتمع و من ثم إحداث حراك اجتماعي في الوسط الجمعوي، تتمثل في[2] :

- مستوى الوعي المرتفع للمواطنين بأبعاد الظروف الاقتصادية،الاجتماعية، و السياسية.
- يجب أن لا يقتصر دور المشارك على تقديم المساهمة بالرأي المجتمع، بل يجب أن تتجسد هذه المساهمة إلى بعد عملي، يسمح للمشارك بتقديم مشاركة فعالة من خلال التخطيط و التنفيذ و المتابعة لعائد المشاركة وفقا لإمكانياته و وعيه و رغبته في المشاركة.
- تتوقف المشاركة على المناخ السائد من حيث العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع فيما بينهم و بين الحكومة، أي تحسن العلاقات الإنسانية يزيد من المشاركة التلقائية لأفراد المجتمع و العكس صحيح.

---

[1] - دعبس يسرى، **المشاركة المجتمعية و التنمية المتواصلة**،مرجع سابق،ص66.

[2] - علي ليلة، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية**،مصر المكتب الحديث، 2002،ص213 و 214.

- ترتبط المشاركة ارتباطا وثيقا بأهمية المشروع المطلوب المشاركة فيه بالنسبة للمشاركين.

I-5- أنواع المشاركة الشعبية

بما أن المشاركة الشعبية ضرورية لاستمرارية العمل الجمعوي لابد من تحديد أنواع المشاركة بحيث يصبح لأي الفرد و المهتمين بالمجال الجمعوي التمييز بين أنواع المشاركة كالأتي[1]:

أ- المشاركة السلبية:

يتميز هذا النوع من المشاركة بطابعه التجريبي على المستوى المادي و على كراهية من هم خارج جماعتهم، غير أنها في المقابل تزود أعضاء الجماعة بأساس قوي، يشكل هوية الأعضاء مع تقديم المساعدة للمعنيين مباشرة، فمثلا جماعات الأشرار النشطة في المدن الكبرى تبرر مشاركة أعضاءها بطريقة غير اجتماعية، لأنها منبوذة أو مقصية من المجتمع، كما أنها تركز مقاومتها لجماعة صغيرة التي كانت السبب في محنتها، مثل جماعات الزنوج و الرأسماليين، و تساعد الأزمات الاقتصادية و السياسية و الأخلاقية في زيادة الأفعال ذات الطابع العدواني،و حتما ستكون نتائجها وخيمة على استمرار النظام الاجتماعي في المستوى ماكروسوسيولوجي.

ب- المشاركة التعويضية:

هذه المشاركة عكس تماما للمشاركة السلبية،حيث يقدم الفرد على فعل أو قول أو نشاط في محيط واسع و متشابك و غالبا ما يتجه إلى جماعة ينضم إليها عن وعي محسوب بدقة، و هذا النوع من السلوك الذي يقوم به الفرد أو المشارك لا يستند إلى احباطات سابقة، و لا ضد أي كان خارج جماعته،و الفرد في هذا النوع من المشاركة يتطلع فيها إلى تبوأ مكانة عالية في التصنيف الاجتماعي.

---

[1] - عبد الله ساقور، **محاضرات في التنمية بالمشاركة**،الجزائر:منشورات جامعية باجي مختار،2007،ص79 و 80.

ج- اللامشاركة:

يعني هذا النوع من السلوك للأفراد و الجماعات أو حتى الجماعات المنفصلة و التي تتميز بانحلال أخلاقي و اجتماعي و فك جميع الروابط مع الآخرين و الانسحاب الكلي بل حتى الاستغناء عن الآخرين و الجماعة بهدف مقاومة المواقف المعوجة، لتصل إلى درجة الإحباط و كذا عدم الإحساس بالأمن الموجود بين الأفراد و الجماعات و المجتمعات، هذا بسبب التغيرات الفكرية و الأخلاقية التي تقصيهم بطريقة ما، فنجدهم يبررون عدم مشاركتهم هو ثمن يجب دفعه حتى لا يشعروا أنهم يعانون من الاغتراب.

II-المشاركة الشعبية و المجتمع الحضري.

II- 1- تعريف الحضر:

إن تعريف الحضر عند ابن خلدون يتميز بالحركية و التداخل و التفاعل الاجتماعي و الاقتصادي و التغيير في المراكز و الأدوار الاجتماعية و التنظيمات و النظم السوسيو ثقافية و غيرها من الأنساق القيمة و في هذا الصدد يقول ابن خلدون إعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم و إنما هو اختلاف نحلتهم من المعاش.[1]

أما فيما يخص التعريف السوسيولوجي للحضر أو المدينة فهو كما يلي"صورة متميزة من الجماعات الإنسانية تعود فيها قرى تكاملية جماعية خاصة تؤدي إلى التكامل، و يكتب فيها الأفراد سمات معينة، بالاشتراك في حياة واحدة و تضفي النظام و التنظيمات على الأفراد خصائص معينة يطلق عليها الخصائص الحضرية.[2]

II-2- الجماعات الأولية و أنماط المشاركة الحضرية:

تكتسي الجماعات الأولية و أنماط المشاركة الجماعية في الوسط الحضري أهمية في تبيان خصائص التنظيم الاجتماعي للمجتمع.

1- ابن خلدون. عبد الرحمن، مقدمة العلامة ابن خلدون "المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت،- ص24.

2 - د.نهى السيد حامد فهمي-**دراسات في التحضر**-مطبعة الكيلدني-القاهرة-1978-ص24.

إن الجماعات الأولية هي التي تقوم على أساس المودة بين الأفراد تجمع بينهم قيم مشتركة و إتصال مباشر على سبيل الذكر الجماعات الاثنية و الجيرة...و لكنها تمارس التأثير الأولي و المبدئي، تعميق على الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية توصف مثل هذه الجماعات بأنها أولية.[1]

و هناك بعض المميزات البنائية الوظيفية تميز بعض الجماعات الأولية في درجة إرتباطها في التنظيم الاجتماعي و منها:

أ- الأسرة و الجماعات القرابية الحضرية:

إن الأسرة نتيجة لتعقد المجتمع الحضري و نموه المستمر و ما أفرزته الحضرية من مؤسسات جعل الأسرة تتخلى عن وظائفها المسندة إليها و أصبحت هناك بدائل لها كالأصدقاء، وهناك من أكد عكس ذلك و أثبته عن طريق الدراسة الامبريقية فمثلا هناك من ربط علاقة المكان و البعد الجغرافي للأسرة و التوصل إلى العلاقات الأسرية قد بردت وأصابها الفتور في المدن الميترو بوليتانية آخذين بذلك أثر معدل الزيارات و المساعدات على سبيل المثال، و ما يخص التوصل إليه أن أي نظرية حضرية أن تضع في اعتبارها حقيقة أن الأسرة لا تزال باقية و مستمرة كجماعة أولية رغم كل التغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها في توافقها مع الحضرية كطريقة في الحياة ،أو مع ما يتميز به التنظيم الاجتماعي الحضري من طابع معين وخصائص متميزة"[2]

ب- جماعات الأصدقاء:

تمثل علاقات الصداقة علاقة أكثر تعقيدا و هي علاقة إختيارية و لقد تأثرت كثيرا بالحضرية و ظهر ذلك على المستوى البنائي و الوظيفي للعلاقات التي تربط الأفراد، حيث توصل الكثير من الباحثين على الإقرار كبر المجتمع فرصة أكبر لإختيار الأصدقاء و تميز العلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري بالسطحية و النفعية أهميتها لا تقل أهمية عن الجماعات في الدعم المادي و العاطفي بين الأفراد غير أن هناك أيضا دراسات إمبريقية أثبتت العكس و أقرت بأن المجتمعات الحضرية لازالت تحافظ على هذا النوع من العلاقات و لو كان بصورة مخالفة عنه، في الريف لأن علاقات الصداقات في

1 - مجمدعاطف غيث-**قاموس علم الاجتماع**-دار المعرفة الجامعية الإسكندرية-1979- ص216.
2 - السيد عبد العاطي سيد-مرجع سابق- ص254.

المدن تأثرت بالحضرية لذلك يختلف معناها بالنسبة للريف، وعلاقات الصداقات في المدن أكثر تنوع و اتساع و هذا ما يؤدي إلى عكسها بدرجة ملفتة للنظر.[1]

ج- جماعات الجيرة:

يشير مصطلح الجيرة أو المجاورة بالعادة إلى جماعة أولية غير رسمية تتواجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها ،و يسودها إحساس الوحدة و الكيان المحلي و إلى جانب ما تتميز به من علاقات مباشرة و وثيقة و مستمرة نسبيا ،فقبل أن يشهد المجتمع التطور السريع و التحضر كانت جماعة الجيران تعتبر بمثابة جماعة أولية لما يسودها من علاقات ترابطية و جمعية، و في الاتجاه المعاكس المغاير هناك دراسات وصفية مسحية أقيمت على عدة مدن ميتروبوليتانية و أكدت أن هذه الجماعات الأولية مازالت محافظة على مكانتها الاجتماعية في أوساط الأفراد الحضريين، و أن هناك جملة من الأسباب و الشروط تؤدي إلى بقائها منها:- الأطفال -عامل الزمن - كبار السن و تقاعدهم إلى تلك المشاركة الاجتماعية التي تفتح باب التعارف و التواصل.[2]

II- 4 - تأثير الحياة الحضرية على أنماط المشاركة المجتمعية.

إن أهم ما يميز الحياة الحضرية هو فقدان الجماعات المحلية لمغزاها الاجتماعي، و كذلك تحول النظام لأنماط المشاركة الاجتماعية، حيث أثرت الحضرية على إنطباع الأفراد وكونت لهم صور بإحلال التنظيمات الرسمية القادرة على إشباع حاجيات الأفراد و مصالحهم التي تتسم بالسطحية و التعقيد و نجد رأيين متضاربين إحداهم يؤكد على ضرورة التخلص من العلاقات الأولية و الاعتراف بسيطرة التنظيمات الرسمية لأنها أقدر و أكفأ على مواجهة الحياة الحضرية، بينما نجد الرأي حيث يرى أن التنظيمات الرسمية كوسيلة منتظمة لتأكيد هذه العلاقات(العلاقات الأولية)، غير أنهما

1 - محمد عاطف غيث- **قاموس علم الاجتماع**-مرجع سابق-ص302.
2- محمد سعد الغامدي- **الانتروبولوجية الحضرية** – دراسة التحضر في مدينة العين،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983 ،ص80 و81.

يتفقان في كون الحضرية أسلوب للحياة و التنظيم الاجتماعي و التميز بطابع المشاركة الحضرية.[1]

II-5- الإنجازات الفردية و الحراك المجتمعي في المجتمع الحضري:

إن المدن في المجتمعات المتقدمة تتميز بقدر كبير من الحراك الوظيفي كما تكون مسرح للابتكارات و الاختراعات الاقتصادية منها التي تستفيد منها المؤسسات من جهة و من جهة أخرى تقوية التنافس و إحداث التغير و وضع القيود حول فرص العمل و بالتالي يتأثر توزيع حصص السلطة و المكانة، و إن المنافسة الفردية تنتشر في المجتمع الحضري و هناك قانون يضبط حرية الأفراد و رغباتهم المتواصلة في إنماء شخصياتهم و ينتشر الأمن و العدالة و تحل العائلة النووية محل العائلة الممتدة.[2]

- و بذلك فإن مكانة الشخص في المدينة تحدد بقدر ما لديه من إمكانيات شخصية و هذا بدون الرجوع إلى أصوله الاجتماعية.

1 -عبد الله ساقور- **محاضرات في التنمية بالمشاركة**-الجزائر-منشورات جامعة باجي مختار-2007-ص49.
2- السيد عبد العاطي سيد- **علم الاجتماع الحضري**- مرجع سابق – ص264.

خلاصة:

إن المشاركة الشعبية هي الجهد المبذول لخدمة المجتمع دون مقابل مادي مما يجعل منها قيمة اجتماعية للمجتمع الحضري خاصة أين تأخذ مكانة في نفوس الأفراد و لأنها ترتبط بثقافته و التمسك بهذه القيمة يولد التطلع للمزيد من التمسك بقيم المجتمع، و هذا ما يخدم المجتمع و يشبع دوافع أفراده و يلبي احتياجاته و تطلعاته من خلال ربطها بالانتماء الحضري للمجتمع و مراعاة خصوصياته الثقافية و الاجتماعية فينعكس ذلك على فعالية الأفراد من جهة و المؤسسات التطوعية من جهة أخرى.

- **تمهيد:**

لقد شكل ظهور الجمعيات بصفة عامة و جمعيات الأحياء بصفة خاصة أولا كمؤسسة من المؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وثانيا كأداة من أدوات المشاركة الشعبية تزايد عددها ، وتنوع مجالات نشاطها ، تعبيرا عن إرادة أفراد المجتمع للمشاركة في النشاطات الاجتماعية المختلفة و الاهتمامات العامة التي تشغله محاولة منهم للمساهمة في إدارة شؤونه حيث نص القانون المنظم لها على أنها معنية بترقية الأنظمة ذات الطابع المهني الاجتماعي العلمي ، الديني ، التربوي الثقافي ، و الرياضي ، وبذلك تمكن الأفراد المجتمع من المشاركة و تجسيد الكثير من قيم المجتمع كالتضامن و التعاون و التكافل و غيرها و بالتالي تجسيد هده القيم على مستوى الأفراد كفاعلين و على مستوى الجمعية كإطار وعلى المجتمع بشكل عام .

1- النشأة التاريخية للجمعيات في الجزائر :

إن القارئ و الباحث المتخصص في نشاط الحركة الجمعوية ، يتوجب عليه دائما أن يقوم بتقديم قراءة تاريخية للمراحل التي مرت بها الجمعيات وذلك من خلال تحديد و إبراز المؤشرات الأساسية التي إما أنها ساعدت في تطوير الحركة الجمعوية أو كانت سبب غير مباشر في تأخر ظهورها ، و يمكن أن تحدد المراحل التي مرت بها الجمعيات كالتالي :

أ - المرحلة الاستعمارية:

مند بداية القرن العشرين عرفت التنظيمات غير الحكومية ، لسيما الاتحادات و النقابات بمختلف أشكالها تنوعا كبيرا، خاصة الجمعيات التي عرفت بالطابع التقليدي إثني و ديني كالزوايا مثلا، حيث اقتصر نشاط هذه الجمعيات في عمومه على المستوى الأخلاقي، الخيري التعاوني ذو المنفعة العامة كالتويزة مثلا، و مرد الانتشار الواسع لهذا النوع من النشاطات هو أن المجتمع كان يعيش إضراب إجتماعي فرضه المستعمر الفرنسي في داخل رحم المجتمع الجزائري أنداك ، وكانت من نتائجه التفكك العلائقي بين العروش و الانحلال الأخلاقي بسبب الخيانة من جهة، والإهمال اللامتناهي في دعم الوحدات الاجتماعية الفعالة بالرغم من وجود قانون 1901 الذي يقر بإنشاء الجمعيات من جهة أخرى، غير أن هذه الجمعيات تطورت و أصبحت ذات طابع مختلط (جزائري،أوروبي) لتأخذ فيما بعد طابع أهلي مسلم رافض للوجود الفرنسي، كان نشاط هده الأخيرة ذات طابع رياضي و ثقافي على وجه التحديد ، لتصبح في سنوات الثلاثينات تكرس جهودها للنضال السياسي و الاديولولوجي داخل مختلف الأحزاب و النقابات الجزائرية.[1]

[1]- عمر دارس، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر**- مجلة مركز البحوث الانتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، العدد28/ 2005،ص25.

ب - مرحلة ما بعد الاستقلال:

غداة استرجاع الاستقلال و السيادة الوطنية، تبنت الجزائر النظام الاشتراكي للنهوض بالتنمية غير أنه في المقابل أتاح هذا الظرف للنظام من بسط و فرض سيطرته على مختلف المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية منها و إنشاء جهاز و قانون أفشل كل الجهود من أجل تأسيس منظمات غير حكومية التي تسعى للنشاط خارج إطار الحزب الواحد و وضعت هذه الأخيرة تحت رقابة الوالي و الوزير مما أدى إلى هشاشة النسيج الجمعوي و غياب كامل لهذه المؤسسات الوسيطة بين الحزب الواحد و الشعب و بالتالي تعطيل التنمية و المشاركة في إتخاذ القرارات خاصة في المجال الاجتماعي و الاقتصادي و هذا بسبب النظرة الشمولية التي كانت تميز هذه المرحلة، أي أن النظام هو من يتكفل بعملية التنمية و هو الوحيد الذي يخول له القانون ذلك، من أجل المصلحة العامة للوطن فظهر بذلك مفهوم الدولة الراعية في شتى المجالات بدون استثناء.[1]

حقيقة تحولت الشعوب العربية بعد الاستقلال ظاهريا، إلى مجتمعات ذات بناء مؤسساتي و ظهرت الجمعيات و المنظمات و النقابات، لكن شكلها كان بإنجاز من السلطة التي بدأت تبحث عن شرعية مؤسساتية بديلا للشرعية الثورية، و هنا حضرنا لتشكل المؤسسات البرلمانية و القضائية و التنفيذية، بحكم أن المدينة في شكلها الظاهر على الأقل تقتضي هذه المؤسسات.[2]

- و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين متزامنتين بسبب اختلاف الظروف و الإدارة السياسية.[3]

1- عمر دارس ، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر**، مرجع سابق ص 26.

2 - يوسف حنطابلي، **رهانات المجتمع المدني في الواقع العربي**،مجلة دراسات اجتماعية، دار الخلدونية،عدد 1 ،2009،ص12.

3 - غريد سميرة، **نشأة الحركة الجمعوية و تطورها** ، الجزائر: جامعة باتنة، مجلة إنسانيات،2009،ص48.

ب-1- الفترة الأولى مابين (1962 – 1979):

صدر أول دستور للبلاد عام 1963 و قد نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات، غير أن الحزب الحاكم أكد في مؤتمر الأول عام 1964 أن تعدد النقابات في حد ذاته، يؤثر على المصلحة العامة للعمال و بقي الأمر كما هو عليه حتى غاية 1970، حيث تم إصدار أول تشريع جزائري و يتمثل في الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 03 سبتمبر 1971، الخاص بالجمعيات ، الذي ينص على الإجراءات العامة فيما يخص إنشاء و تسيير و تنظيم الحركة الجمعوية في الجزائر، غير أن تأثير هذا كان جد محدود، يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

ب-2- الفترة الثانية مابين (1979 – 1989) :

في 25 ديسمبر 1985 أعلن رئيس الجمهورية الراحل آنذاك الشادلي بن شديد تمسكه بمبادئ حقوق الإنسان،و في سنة 1986 أعلن مرة أخرى عن عدم خشيته من قيام هيئة تتكفل لما سمها بحقوق الإنسان، و منه نشأت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، و بعد سنتين فقط عاشت الجزائر جبهة إجتماعية غاضبة مهدت الطريق إلى بروز أحداث 5 أكتوبر 1988 الشهيرة، نتيجة الأوضاع الاجتماعية و الفساد، و بقية الاضطرابات تنجم على الساحة الجزائرية مما أدى إلى المصادقة على دستور 1989، الذي فتح التعددية الحزبية و لأول مرة يتعرف بالحق في تأسيس جمعيات خاصة ذات الطابع السياسي في المادة 40.

ج- مرحلة ما بعد 1990:

تختلف مرحلة التسعينيات عن مرحلة ما بعد الاستقلال بإختلاف الظروف التي ساعدت الجمعيات في التطور من جهة، و الإجراءات القانونية التي مهدت الطريق لبروز جمعيات من جهة أخرى ،و ظهر خلال هذه المرحلة إتجاهين مختلفين للحياة الجمعوية فالأول كان

يتمثل في ظهور عدد كبير من الجمعيات بسبب إلغاء القيود القانونية بموجب قانون 4 ديسمبر 1990 و يحلل الأستاذ عمر دارس أن سبب الانتشار يعود إلى :

ج-1- سبب سياسي :

تمثل في فشل التجربة الاشتراكية في تسيير المجال الاقتصادي و الاجتماعي،أضف إلى هذا الطلب المتزايد من قبل الفئات الاجتماعية لحقوقها المختلفة، مما أدى إلى ردود أفعال معادية ضد كل ما يصدر عن الدولة، خاصة الفئات الوسطى حديثة العهد، و من تم انعدام الثقة بين المجتمع و الدولة في ظل غياب المؤسسات الوسيطة[1].

ج-2- سبب اقتصادي

نتيجة تكفل الدولة بجميع مؤسسات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية في الاتفاق العام و غياب التنظيمات غير الحكومية،أدى إلى تراجع الدولة في تدعيم القطاعات الاقتصادية و هذا بسبب كثرة الديون الخارجية للدولة، بمعنى أن التغيير ليس محصور على الدولة و أجهزتها،و إنما يتطلب هذا تضافر الجهود بين المؤسسة الرسمية و غير الرسمية، أي حضور المجتمع المدني بجميع أبنيته،خاصة الجمعيات التي لا مناص من أن لها دور في إحداث التوازن الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري.[2]

2- ماهية الجمعية :

من بين منظمات المجتمع المدني التي تعتبر الركيزة الأساسية هناك نجد الجمعيات و التي تشكل جذور نشأة و تطور المجتمع المدني، باعتبارها تستند إلى فكرة التطوع و الدفاع عن المصلحة العامة،و التي بدونها " لا يرقى إلى مستوى المجتمع، و تغلب عليه سمة التبعثر،أكثر

1 - عمر دارس، ، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر**، مرجع سابق ص 27.
2 - نفس المرجع ،ص 46.

لأنه غير متعقل في ضمير الأفراد،بمعنى لا يمتلكون المؤهلات ليتصوروا الجماعة التي ينتمون إليها"[1]

أما فيما يخص تعريف الجمعية لغة فهي تشير إلى "جماعة من الأشخاص يتحدون لغاية خاصة من أجل منفعة مشتركة"[2]

و قد أطلق على الجمعيات مسميات عديدة عبر مناطق مختلفة من العالم، و يرجع هذا الاختلاف إلى التصنيفات المتعددة التي وضعتها الأمم المتحدة و الو.م.أ و الدول الأوروبية و بعض المحاولات العربية و من هذه التسميات نجد.[3]

1- المنظمات غير الحكومية و هو اشهر المسميات عالميا.
2- المنظمات التي لا تهدف إلى الربح و هو مفهوم يرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.
3- المنظمات الاجتماعية و هو تعبير سائد في بعض دول أوروبا الغربية و في الممارسات الحديثة لبعض دول أوروبا الشرقية.
4- الجمعيات الأهلية و المنظمات التطوعية كما هو سائد في المنطقة العربية[4] خصوصا في المشرق العربي، أما السائد على مستوى دول المغرب العربي فهو استعمال كلمة جمعية.

- و بناءا على ما جاء سنتناول في هذا الفصل مفهوم الجمعية الذي ورد في القانون الجزائري وسنحاول توضيحه و تحديده و ذلك بعد تناول مجموعة من التعاريف التي قدمت لها.

و يمكن تعريفها بأنها:" جماعة متخصصة و منظمة تنظيما رسميا تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح"[1]

---

1 - محمد الغيلاني،**"المجتمع المدني"**،دار الهدى للنشر و التوزيع لبنان،ط1،2004،ص103.
2 - **المنجد الأبجدي**،دار المشرق بيروت،ط5،1987،ص335.
3 - محمد حافظ ذياب، **بحوث الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسيةالاستراتيجية**،القاهرة،1994،ص15.
4 - أماني قنديل ، سارة بن نفيسة، **الجمعيات الأهلية في مصر**، مركز الدراسات الاجتماعية، كلية الأدب، جامعة القاهرة،ط1، 2006،ص225.

أما "البرت ميستر" فيعرف الجمعيات بأنها " تنظيم اجتماعي يعكس بداخله نوع من التفاعل الاجتماعي قصد تحقيق هدف معين،و هذا الهدف يعكس بحد ذاته نوع من الإرادية بين هؤلاء الأفراد"[2]

و هي أيضا كما يعتبرها كل من Jean Louis La Ville – Renaud Sainsaulieu تتم على تجمع العديد من الأشخاص، الذين قرروا الاجتماع من أجل التعاون لحل مشاكل ما أو الاستجابة لحاجة.[3]

في حين يعرف القانون الجزائري الجمعية بأنها اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي و لغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم و وسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعية العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي و البيئي و الخيري و الإنساني.[4]

من خلال ما جاء من تعريفات سابقة يمكن أن نستخلص أهم العناصر التي تحدد مفهوم الجمعية بصفة عامة و جمعية الحي بصفة خاصة:

- جماعة من الأفراد.
- التنظيم المستمر لمدة معينة أو غير معينة.
- الاعتماد على الجهود التطوعية.
- الهدف المساهمة في تلبية احتياجات المجتمع.ذا البعد عن تقاسم الأرباح بين الأعضاء.
- النشاط في حدود ما يسمح به القانون .

---

1 - محمد عاطف غيث ،**قاموس علم معجم** ،دار المعرفة الجامعية ، القاهرة،1995،ص224.

2- Albert Meistar , **la participation de l' association,** edition owrices-paris- 1974,p13.14.

3- http://www.cair.info/revue pensee plurielle contribution à une sociologie de l'association bruno.

4 - المادة 2 من القانون رقم 06-12 المؤرخ في 15 جانفي 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02 ،ص02.

3- التعريف الإجرائي لجمعية الحي:

و عليه يمكن أن تعرف جمعية الحي بأنها جماعة من الأفراد ذات تنظيم لمدة معينة أو غير معينة، تعتمد على الجهود التطوعية في إداراتها، و ذلك بهدف المساهمة في تلبية احتياجات المجتمع في مجال معين، في إطار ما يسمح به القانون الجزائري رقم 06-12 المؤرخ في 15 يناير 2012 الخاص بالجمعيات.

4-شروط تحقيق وظائف الجمعية:

إن المنظرين البنيويين يركزون في تحليلاتهم دائما، على مفهوم الخلل الوظيفي داخل النسق بهدف تحقيق الوظائف الكاملة لكل بناء و تجنب أي صراع داخل الأنساق الاجتماعية ،و كما هو واضح يجب أن تتوافر مجموعة من الشروط التي تضمن لها في الأخير، تحقيق وظائفها التالية:

- يجب على مؤسس أي جمعية، أن يكون مطلعا على قانون الجمعيات.
- أن يكون على اتصال دائم بإدارة الشؤون الاجتماعية.
- يجب توافر للجمعية الحد الأدنى من الإمكانيات المادية و البشرية.
- أن تتوافر لأعضاء الجمعية المستوى التعليمي الجيد.
- ضرورة توفر شبكة الاتصالات الشخصية لأعضاء الجمعية.[1]

5- وظائف الفاعل الجمعوي:

يقودنا الحديث عن الفاعل الجمعوي و الذي يتحدد في ذلك الإنسان القادر على الفعل الجمعوي إنطلاقا من التطوع و الاقتناع بجدوى المجتمع المدني و إن الفعل الجمعوي يقتضي نوعا من الصبر و المقاومة و نكران الذات و الدينامية و الحركية بعيدا عن النشاط البيروقراطي ،فما

[1] - محمد سيد فهمي، **العولمة و الشباب من منظور اجتماعي**،مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر والتوزيع،2009،ص246.

يميز الفاعل الجمعوي هو روح المبادرة على الانجاز و هو يتقاطع مع الفاعل الحزبي و السياسي و النقابي، و يمكن التمييز بين الوظائف التالية التي يقوم بها الفاعل الجمعوي.[1]

أ- **الوظيفة التحسيسية:** أي أن الفاعل الجمعوي يعمل على تحسيس المجتمع بأهمية قضية ما، و أهمية دورها و أهمية جدواها و إنعكاسها على حياة الناس و منها جمعيات البيئة مثلا و التي تعمل على تحسيس الساكنة على دور البيئة و إنعكاساتها اليومية على الفرد و العلاقات الممكنة بين البيئة و الحياة.

ب- **الوظيفة الإشعاعية:** تركز بالأساس على قضايا لدعاية و جعل مسألة ما تحتل مراكز الصدارة و القوة على صعيد الأهمية و يدخل في هذا الإطار الجمعيات الثقافية من خلال أنشطتها.

ت- **الوظيفة التكوينية:** مهمتها تكوين الأطر و المنخرطين (الجمعيات ذات الطابع العلمي).

ج- **الوظيفة الترفيهية:** الجمعيات التي تعمل على استغلال الوقت الثالث الحر من خلال العديد من الأنشطة (سهرات فنية – مسرحية- فكاهية- موسيقية).

6-دور المشاركة الجمعوية في التنمية:

يتميز أي مجتمع بحركية دائمة في البنى و العلاقات الاجتماعية جراء التغير الاجتماعي داخل المجتمع ، لذا نجده يحتوي على مصالح متضاربة و متصارعة لمختلف الفئات، و عليه شهدت المجتمعات البشرية حركات إجتماعية عدة ظهرت بالأساس للمطالبة بتحسين أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية أو المحافظة على مكتسباتها، سواء بطرق سلمية أو غيرها و هنا يأتي دور المشاركة الجمعوية في المجتمع المدني بإعتبارها كأحد أشكال الحركات الاجتماعية التي تقوم بها بصفة قانونية و سلمية من أجل المطالبة بالحقوق و الدفاع عن المكتسبات، مما يزيد من قوة التضامن و الترابط الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع، و هذا ما أشار إليه كل من Jean Louis La Ville – Renaud Sainsaulieu في كتاب **"علم الاجتماع الجمعية "**على ضرورة

1 - محمد حافظ دياب، **بحوث الجمعيات الأهلية في مصر**، مرجع سابق،ص36.

قيام الجمعية بهدف تحقيق مصلحة زيادة على أنها تمثل قوة اقتراح يشارك في إطارها الفرد من اجل تقديم حلول للمشاكل اليومية لحياة الاجتماعية، كما يعتبر كل من الكاتبين أن الهدف الأساسي من الفضاء الجمعوي المشترك هو تجسيد الأفراد لمشروع مجتمعي في إطار فعل جمعي مشترك إضافة إلى ذلك فإنهما يريان أن هذا العمل يساهم بشكل ايجابي في تنمية و تربية الأفراد على اكتساب قيم التطوع و التضامن و التعاون مما يؤدي لمحالة إلى تنمية المجتمع المدني.[1]

7- أهداف جمعيات الأحياء:

تتباين و تتفاوت الأهداف التي تنشأ من أجلها جمعيات الأحياء و ذلك حسب الدوافع و الأسباب التي تراها أفراد الحي مناسبة لخدمتهم بشكل أفضل، و غالبا ما تندرج الأهداف حسب "قطب إسحاق يعقوب" في النظام الداخلي أو التشريعات المحلية و القومية و هي كما يلي:[2]

- التأكيد على مشاركة سكان الأحياء و إستشارتهم قبل إتخاذ القرارات حول برامج التطوير الرئيسية في منطقة الحي.
- دعوة مواطني الأحياء المشاركة المتواصلة في التخطيط المستقبلي للبرامج و المشاريع الخاصة بالحي.
- تنظيم المواطنين و سكان الحي لضمان تلبية الاحتياجات المتباينة و المختلفة بأفضل طريقة و مهما تفاوتت الآراء في تقليل صياغة الأهداف ،إن المواطنين هم المعنيون أولا و أخيرا و إن الغرض الأسمي هو السيطرة على النمو و التطور في الحي حسب الحاجات و الاهتمامات و الأولوية الخاصة بسكان الحي و إذا ساهم سكان الحي بفعالية في مراحل التخطيط الاجتماعي و الاقتصادي فان بإمكانهم ضبط و تشكيل مستقبل المجتمع المحلي.

1- Jean louis la ville et renaud sansaulieu, **sociologie de l'association des clés de brouve**r ;paris ;1997 ;p16-24.

2- قطب إسحاق يعقوب- **مجالس الأحياء في القدس العربية و دورها في التنمية الحضرية و الريفية**،الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية ص 54.

- ترسيخ مبدأ الديمقراطية و ممارسة إختيار المرشحين وفي إكتساب الخبرة في النقاش و الحوار و المساءلة و المناظرة في التفكير و التخطيط و التنفيذ و في الانتقال من محور الذات إلى التفاعل مع و بذل الجهد و الطاقة و الوقت في سبيل المصلحة العامة .

8- المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية :

تعددت دراسات الباحثين حول إمكانية فهم و إدراك العراقيل التي تواجه العمل الجمعوي في البلدان العربية عامة والجزائر خاصة، والذي يؤدي إلى ضعف في النشاط الجمعوي، فمنهم من يرجعها إلى :[1]

أ- معوقات تعود إلى مكونات الجمعيات غير الحكومية، وتتمثل في:

-مجلس الدارة والمؤسسين.

-مقر الجمعية وحجمه ،وتوفر الجوانب الصحية به.

-القيم الخاصة بمجلس الدارة والمؤسسين.

-أسلوب وضع البرامج و الخطط و طريقة التنفيذ والمتابعة والتقويم.

-أسلوب التصال بأفراد المجتمع.

ب -معوقات ترجع إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الجمعيات غير الحكومية، تتمثل في:

-عدم وضوح الأهداف بالنسبة لأفراد المجتمع.

-عدم وضوح الأهداف بالنسبة لأعضاء المجلس نفسه.

-التركيز على تحقيق أهداف معينة، وإهمال الأهداف الأخرى.

-وضع أهداف تعجز الجمعية على تحقيقها.

ج - معوقات ترجع إلى عمليات التنسيق بين الجمعيات و المؤسسات الحكومية، تتمثل في:

-عدم الفهم الجيد و الصحيح لعملية التنسيق.

-غياب جهاز ينسق بين الجمعيات مع بعضها البعض، وكذا بينها وبين الجهزة الحكومية.

- و جود نوع من النزاع بين الجمعيات ،مما يحول دون تفعيل النشاط جمعوي.

1- رشاد أحمد عبد اللطيف، **تنمية المنظمات الاجتماعية**، مصر :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط1 ،2008، ص 226 و227

د - **معوقات ترجع إلى اللوائح و القوانين التي تعمل في إطارها الجمعيات، تتمثل في:**

- منح الجهة الدارية حق حل الجمعية دون اللجوء إلى السلطة القضائية، وحق دمج الجمعيات وإبعاد بعض المرشحين لعضوية مجلس الدارة.

-الرقابة الصارمة على الجمعيات، تحت شعار القضايا الدينية والسياسية.

-وجود أكثر من جهة رقابية على الجمعيات.

و- معوقات ترجع إلى المجتمع المحيط بالجمعية، والذي يتمثل في:

-يلجأ البعض للتحايل على الجمعية ،للحصول على الخدمات.
-ضعف المستوى الثقافي و الاجتماعي لأفراد المجتمع.
-غياب المشاركة في نشاطات الجمعية ،خاصة العنصر النسوي.
-وجود نزاع بين أفراد المجتمع و أعضاء الجمعيات.

خلاصة :

يتضح لنا من خلال ما جاء في هذا الفصل أهمية التفكير في تدعيم دور جمعيات الأحياء من جهة و في ذات الوقت تدعيم الدولة و مؤسساتها من جهة أخرى أي البحث عن علاقة توازن جمعيات الأحياء و الدولة باعتبارها مشهدا مهما للنهوض بالمجتمع و ذلك ببعث الرأسمال البشري و تنمية و تدعيم الديمقراطية التشاركية تم الاتجاه بالجهود التنموي نحو العمق الاجتماعي الذي يحدد الأولويات و يشارك بفعالية في حشد الطاقات و القدرات التي يقتضيها تجسيد تلك الأولويات في الواقع، مما يجعل عمل جمعيات الأحياء أكثر تعبيرا عن حاجات الأفراد و أكثر انسجاما مع ما تقتضيه التنمية الحضرية من إمكانيات و إستراتيجيات.

-تمهيد:

تتميز المدينة بمظهرها العمراني و وظائفها التي تؤديها و نموها و تطورها فهي تمثل تجمعات سكانية مستقرة و تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية كما تمتاز بتعدد الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و قيام المؤسسات و الجماعات و الإدارات و توافر درجة عالية من التنظيم، و تختلف خصائص المناطق الحضرية بعضها عن بعض فهي تتباين في معدلات النمو الحضري و في دوافع النمو و الخصائص الديموغرافية.

من هنا ظهر مفهوم التنمية الحضرية للمجتمعات المحلية كوسيلة لمعالجة المشكلات التي تواجه المجتمع الحضري و التي تهدف إلى الرقي بمستوى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية و تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع و تنمية القدرات و القيادات المحلية لتكون على أكبر قدرة في الإسهام في التنمية مع المحافظة على الموارد المتاحة بهدف الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية للمجتمع.

1- مفهوم التنمية :

نظرا الأهمية التنمية والسعي المتين لتحقيقاتها في واقع المجتمعات الإنسانية و لسيما المتخلفة منها فإن مفهوم التنمية أصبح عنوانا للكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة كما أصبح هدا المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني والتعميمات وإن كان يقتصر في الغالب الأحيان على الجانب الاقتصادية ويرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك لدرجة أجمعت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد ومدى استهلاك السنوي للمواد الغذائية والسكني بعيدا عن تنمية خصائصه ومزايدا وبإسهاماته الإنسانية وإعداد لأداء الدور المتوسط بدني الحياة وتحقيق الأهداف الذي خلق من أجلها[1].

ويعرف الدكتور "الجوهري" التنمية بأتنها عملية تنطوي على تغير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني مجالات روحية فكرية تكنولوجية اقتصادية واجتماعية وهي في أرضية تنطوي على جهود الكل من اجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي عرفت في السابق حيث من فرص النمو والتقدم كما لا يتخلف "سعد الدين إبراهيم" كثيرا عن تعريفه لمفهوم التنمية على الجوهري حيث يعني به اتساق ونمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل و متوازن سوءا كان هذا الكيان فرد أو جماعة[2].

يقول ريني ريب و"إن التنمية هي حصيلة التأثير المتبادل من الرصيد البشري غير القابل أصلا للتحويل والغني بالمصادر غير المستمرة عني بالبيئة الكلية تستمر في تطويرها بفضل إدماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية"[3].

في التحديد الذي أعطاه برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD سنة 1956 م وأثار فيه إلى أن التنمية هي تلك العملية التي يمكن لها توحيد الجهود بكل المواطنين والحكومة

1- العسل إبراهيم، **التنمية في الإسلام – مناهج وتطبيقات** – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 1996 ص 13.

2- محمد عبد المولي، **العالم الثالث والنمو والتخلف**، الدار العربية للكتاب 1990 ص75.

3- وفي اشرف موسوعة، **معوقات التنمية في العالم العربي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت لبنان 1981 ص113.

لتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية في المجتمعات النحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن[1].

أما الباحث الهندي "امارتيا صن" ففي حديثه عن التنمية فقد ربطها بمسألة الحرية والفقر والإقصاء حيث يؤكد في مؤلفه الشهير " التنمية حرية "بان التنمية تستلزم" إزالة جميع المصادر الرئيسية لاقتناء الحريات الفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية وكدا الحرمان الاجتماعي المنظم وإهمال المرافق والتسهيلات العامة وكدا عدم التسامح أو الغلو في حالات القمع[2]

- فلا يمكن أن نتحدث عن تنمية حقيقية في الوقت الذي يقتدون فيه الأفراد لكافة الحقوق المرتبطة بالمأكل والمشرب والملبس والمأوى والصحة وحرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية للبلد ونقص الاستفادة من الخدمات التعليمة لأن شأن هذه الحريات أن تساعد على تحقيق التنمية الشاملة الحقيقية " فالتنمية هي عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس"[3]

و إن من مستلزمات التنمية هو وضع حد لكل عوائق الحرية التي يعاني منها أفراد المجتمع وحسب هده الرؤية تصبح التنمية لا تختلف جوهريا عن تاريخ التغلب عن عوائق وقيود الحرية[4] .

وفي المقابل يرى Rostow أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المختلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها وتبنى الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة[5].

ومن جهة أخرى يرى الاستاد عبد السلام فواعي إلى أن قضية التنمية أصبح ينظر إليها باعتبارها كعملية معقدة تتداخل فيها عدة أبعاد متنوعة وتتفاعل فيها بينها هي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ليس هناك أي مبرر لفصل الاقتصاد والمجتمع والثقافة

1- سمير أيوب، **" تأثير الانتربولوجيا في علم الاجتماع "**،ط 1 بيروت 1983 ص 301

2 - سمير أيوب، المرجع نفسه ، ص301

3- أمارتنا صن، **التنمية والحرية** ،ترجمة شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة ،العدد 303ماي 2004،مطابع السياسة الكويت ص 16.

4- أمارتيا صن المرجع نفسه ، ص 50.

5- السيد الحسيني ، **التنمية والتخلف** – دار المعرفة الجامعية – 1993 ص 06.

والتربية لأنها ليست في واقع الأمر سوى أوجه مظاهر لواقع واحد يتطلب نظرة كلية (...).

من خلال ما ثم ذكره يمكن اعتبار أن التنمية فهي عملية موجهة و مخطط لها تأخذ في الحسبان كل الأبعاد وتتجاوز النظرة الضيقة و المحدودة لهذا المفهوم الواسع للتنمية.

2- مفهوم التنمية الحضرية:

- يمكن تعريف التنمية الحضرية و ذالك كما عرفها حسين عبد الحميد رشوان " التنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها ، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية و التغيير الدي تشهده المدينة من حيث زيادة الكثافة السكانية ، و الاشتغال باعنال غير زراعية و بدرجة عالية من تقسيم العمل و التعقد الاجتماعي و في ضوء الضبط الدي لايستند على اسس قرابية و كذلك تجديد و اقامة المباني ، و التغير الجوهري في استخدام الأرض[1].

- وحسب تعريف منال طلعت محمود " أن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين ،و تشير هذه المشاركة و تنظيمها و توجيهها نحو تحقيق التقدم و التطور و إحداث التغير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا و اجتماعيا [2] .

- و تعني التنية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة ، و تشمل هذه التغيرات المساكن و بناء العمارات الشاهقة و إنشاء الشوارع و الأحياء و غرس الاشجار[3] .

4 - عوامل التنمية الحضرية

1- حسين عبد الحميد رشوان، **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية** ،مؤسسة شباب الجامعة 2004- ص17.

2- منال طلعت محمود، **التنمية و المجتمع** ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2001 ص 301.

3- حسن علي حسن،**المجتمع الريفي و الحضري** ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية 1991،ص 311

صنف "جون ديكي" المتغيرات التي تؤدى إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية و هي كتالي :

- الإنسان والجماعات.
- البيئة الطبيعة .
- البيئة التي صنعها الإنسان.
- النشاطات[1].

وبالإضافة إلى ذلك تعد التنمية الحضرية ،ونمو المدن إلى تقدم الاختراعات و الكفاءات المتزايدة في تكنولوجيا النقل والموصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والمصادر الطبيعية التي تحتاج إليها التنمية الحضرية , وكذلك التخصص والتكامل بين المناطق الريفية والحضرية ، حيث تعتمد المدن إعتماد كبير على التجارة كما أن النمو السكاني الذي صاحب الثورة الصناعية من العوامل الهامة في التنمية الحضرية.

- فتكنولوجيا الصحة والعلاج أدت إلى انخفاض نسبة الوفيات وينتج عن ذلك النمو السكاني زيادة قوة العمل ويضاف إلى ذلك متغيرات تضم المهنة السائدة وتقسيم العمل إذا تنمو المدن نتيجة ظهور إعمال ومهنة جديدة تتراكم فوق الأعمال التقليدية ومع زيادة نمو المدن تزداد المشاكل الاجتماعية التي تحتاج إلى مزيد من السلع والخدمات مما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية[2].

5 - الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية :

إن تاريخ الظاهرة يشكل جزا لايتجزأ من كيانها الحاضر ومؤشر لما ستكون عليه في المستقبل ،كما إن هذا التاريخ يكون بعدا معرفيا له قيمته وإسهامه البارز في التفسير والتحليل والتنبؤ والتخطيط ومن خلال هذه الحقيقة سوف نقوم باستعراض الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير التنمية الحضرية فيما يلي :

1- حسين عبد الحميد رشوان –- المجتمع الريفي والحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، 1991ص24.
2 - نفس المرجع ، ص 25 – 26

أولا : الاتـجـاه الـثـنائـي :

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف كما بذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضا إن المدينة تختلف اختلافا كبيرا في أوجه النشاط الاقتصادي عن الريف المحيط بها ولكن الجهود الحقيقة والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة حيث لا نستطيع آن نعين بداية حقيقية لها ألا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر فقد كتب فصولا منظمة في التميز بين البدو والحضر ولقد أرجع إبن خلدون الفروق في مصادر الإنتاج والمهنة ، فكتب في الفصول الأول من الباب الثاني يقول " اعلم إن اختلاف الأجيال في أحوالهم أنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش ,فان إجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وتنشيط قبل الحاجى والكمالي ،فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان ،فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم ومعاشهم وعمرانهم ; من القوت وآلكن والدفء أنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ، ثم اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى و الرفه دعاهم ذلك إلي السكون ، وتعاونوا في الزائد عن الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها ,وتوسعة البيوت و إختطاط المدن والأمصار للتحضر[1].

- ويتضح من ذلك أن ابن خلدون يصنف أشكال الاستيطان البشري إلي نموذجين وجوه المعاش والكسب[2].

ثانـيا: الاتجـاه التـاريخـي :

[1]- محمد الجوهري- **علم الاجتماع الريفي والحضري**- دار المعرفة الجامعية-السكندرية 1997- ص181.
[2]- محمد الجوهري –المرجع نفسه ، ص182.

يصور الاتجاه التاريخي تطور أشكال المجتمعات المحلية الحضرية الأولى ويهتم هذا الاتجاه كذلك بدراسة تحول المناطق الريفية إلي مناطق حضرية ويتناول التطور والانتشار الثقافي الحضاري.

حيث يتناول **"فوستيل دي كولا نج"** تاريخ المدينة العتيقة وأرجعها إلي نفوذ الدين الحضري وعرض "لويس ممفورد" المدينة من وجه النظر التاريخية ،وألقى الضوء على نموها وكبر حجمها وأشار إلي أنها تمر بمراحل ونماذج معينة هي "مرحلة النشا ه ،مرحلة المدينة ،مرحلة المدينة الكبيرة ،مرحلة المدينة العظمى ،مرحلة المدينة التيرانوبوليس مرحلة المدينة النيكروبولويس " [1]

ثـالـثـا :الاتجـاه الاقـتصـادي:

تمثل الحضرية وفقا لهذا التصور، مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي البشري ، وبالتالي ارتبط التحضر والنمو الحضري بحركة انتقال وتحول إلي تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا ، أو بمعنى أبسط إنتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو الإنتاج الأولي كالصيد والزراعة ،إلي حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات ،أو هي بعبارة ثالثة حالة الانتقال من اقتصاد المعيشة إلي اقتصاد السوق ، والواقع لقد ترجم هذا التصور في صياغات وعبارات مختلفة ، أكدت كلها الاتجاه الذي غلب على معظم الدراسات الحضرية الغربية ، والأمريكية بصفة خاصة ، والتي إهتمت بدراسة الاقتصاد المترو بوليتي وأكدت الارتباط بين عمليتي التصنيع والتحضر [2].

رابعا : الاتجاه الديموغرافي :

اهتم بعض العلماء بالاتجاه الديموغرافي أو السكاني ،وإعتبروا أن حجم السكان وكثافتهم وتوزيع الجنسين والتركيب السلالي ،وأنماط المواليد والوفيات والهجرة ذات أهمية كبرى في عملية التحضر والنمو الحضري ،فقد لاحظ بعض الباحثين أن النمو السكاني الذي طرا على المدينة كان أعلى بكثير من ذلك الذي طرا على السكان بوجه

1- حسين عبدالحميد رشوان ، المجتمع الريفي والحضري ، مرجع سابق ص 42 -43.
2- السيد عبد العاطي السيد -**علم الاجتماع الحضري** - دار المعرفة الجامعية الإسكندرية - بدون سنة ، ص 105-106.

عام ،ووفقا لما هو حضري "إنما يشير إلي تجمعات سكانية من حجم معين ،آو إلى نسبة هؤلاء إلى إجمالي عدد السكان ويعود هذا إلي أن المجتمع الصناعي الحديث أدى إلي انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات في الوقت الذي لم تسجل فيه نسب المواليد مثل هذا النقص والنتيجة الحتمية لذلك زيادة كبيرة لعدد السكان ،هذا بالإضافة إلي عامل الهجرة إلي المدن.[1]

خامسا : الاتجاه الايكولوجي :

ويقصد به التفاعل بين الإنسان وبيئته الاجتماعية وتتبلور مفاهيم وأفكار هذا الاتجاه في الرأي القائل بان جوهر المدينة هو في تركيز عدد كبير من الأشخاص في حيز صغير نسبيا وهذا يعني بشكل أخر دراسة تأثير حجم المدينة وكثافة سكانها على بنائها وتنظيماتها ومؤسساتها الاجتماعية، ومن الواضح أن انتقال الفرد أو الجماعات من القرية إلى المدينة يؤثر في سلوكهم وبالتالي في طبيعة العلاقات الاجتماعية المترتبة على هذا التغير المكاني وهكذا يصبح الاتجاه الايكولوجي في علم الاجتماع عبارة عن محاولات لفهم التغيرات والتنظيمات الاجتماعية التي تطرأ على منطقة ما نتيجة تفاعل السكان مع بيئتها[2].

سادسا : الاتجاه السيكولوجي:

لجأ الكثير من علماء الاجتماع إلي تفسير المجتمع في ضوء علم النفس الاجتماعي وذلك بتركيز على الذات وإتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الاجتماعي، ويؤخذ على هذا الاتجاه أنه في تحليله للظواهر الاجتماعية يرجعها إلي ظواهر نفسية من صنع الأفراد وبالتالي فالمجتمع ليس له وجود ، والحق أنه تحدث في المجتمع أمور لا يصح أن ننسبها إلي أفراد معينين ، وذلك لأنها تنشأ من علاقات الأفراد في حالة الاجتماع وتبادل وجهات نظرهم وتفاعل أفكارهم وإحتكاك مشاعرهم وتوحد موقفهم ، هذا

1- السيد الحسيني - **المدينة ,دراسة في علم الاجتماع الحضري** - دار المعارف القاهرة -ط3- 1985- ص143-153.
2- محمد عاطف غيث ، غريب محمد السيد ، **علم الاجتماع الحضري** ، ، دار المعرفة الجامعية، 1989 الإسكندرية ، ص75-76 .

بالإضافة إلي ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية وتاريخية تصهرهم جميعا في بوتقة جمعية وتؤدي إلي ظهور عقل جديد للجماعة يوجهها ويرشدها وهذا العقل مستقل عن الأفراد.[1]

سابعا : الاتجاه التنظيمي :

لا يقتصر التحضر والنمو الحضري في هذا الاتجاه على مجرد زيادة عدد السكان وإرتفاع كثافتهم ، أو على تطوير نسق اقتصادي تدعمه تكنولوجيا صناعية متقدمة وإنما يعني في الأساس الاتجاه إلي تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا ، يشتمل ذلك على تطوير وسائل الاتصال و الميكانزمات الاجتماعية والسياسية التي تسمح بإمكانية الربط والتنسيق بين مجالات وكيانات متخصصة ومتمايزة ، بعبارة أخرى فان النمو الحضري هو إنتقال من المجتمع البسيط إلي صورة أكثر تعقيدا كما أن التحضر معناه تراكم التطور والتعقد النظامي بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه الذي سارت فيه التطورات التكنولوجية، والواقع إن هناك قدرا متراكما من التراث الذي يدور حول ما ارتبط بظهور المدن والنمو الحضري بوجه عام من مظاهر للتغير في هذا الجانب ، ويكاد يكون القاسم المشترك الأعظم في عناصر هذا التراث ذلك التأكيد على البيروقراطية والتدرج الطبقي الاجتماعي وانتشار الروابط الطوعية كأهم ما يمكن إن تقاس به درجات التحضر والنمو الحضري من مقاييس أو مؤشرات[2].

1 - عبد الإله ابوعياش - **أزمة المدينة العربية** - ط1-وكالة المطبوعات الكويت - 1980م ،ص 82 -83

2- حسين عبد الحميد رشوان ، مرجع سابق ، ص 47- 50.

خلاصة :

إن السعي نحو التنمية الحضرية و ما سطر لها من ترتيبات و أدوات و أعمال و برامج منذ بداية التسعينات أضحى صعب المنال بسبب الرؤية المحدودة لتنظيم الفضاء بكل ما يحمله من خصوصيات و مميزات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ايكولوجية و بيئية ناهيك عن تضافر عوامل أخرى زادت من حدة الاختلافات بين مختلف المناطق حتى في الإقليم الواحد للبلاد.

فبات لزاما على الدولة أن تتبنى سياستها التنموية الدائمة على النظرة العلمية الشاملة و أنّ تذرك أن عملية النهوض التي تعني التنمية بمعناها الشامل لا يُمكن أنْ تحقق إلا من الداخل، و أن ترسي إطارا مؤسساتيا تلتقي فيه جميع السياسات المسطرة و تطرح فيها الإشكاليات و المساعي المشتركة، لأن التنمية هي قبل أي شيء آخر إتساق مجتمعي و إتزان حضاري، وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب إجتماعية لها رؤية واضحة ولها مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية هي على إستعداد للتضحية في إمتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع.

- **تمهيد :**

يعتبر الجانب الميداني الفاصل الأساسي للباحتين ، للتحقق من ثبوت الفرضيات التي ثم الاعتماد عليها من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة ،ولذالك فإن التنسيق بين الجانب النظري و الجانب الميداني مهم في إبراز العلاقة بينهما من خلال التطبيق الفعلي للأبعاد المراد قياسها على المستوى الميداني،مما يتيح للباحث بالحصول على معلومات أكثر دقة و تنوع حول الظاهرة المدروسة.

I: تفريغ الاستمارة و تحليل المعطيات و نتائج البحث:

- جدول رقم 04: جدول يوضح تطوع رؤساء جمعيات الأحياء في أي مؤسسة أو جمعية من قبل .

المتغيرات	التكرارات	النسبة%
نعم	23	%63.89
لا	13	%36.11
المجموع	36	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 63.89% من عينة الدراسة مارسوا العمل التطوعي بأشكال مختلفة و متنوعة بينما 36.11% لم يمارسوا أي عمل تطوعي من قبل و كان انخراطهم و ترأسهم لجمعية الحي أول عمل تطوعي لديهم .

نستنتج أن أغلبية أعضاء و رؤساء و جمعيات الأحياء كان لديهم توجه نحو العمل التطوعي بشكل كبير قبل أن يكونوا رؤساء جمعيات أحياء.

- جدول رقم 05: يوضح المجالات التي تطوع فيها رؤساء جمعيات الأحياء أو نوابهم :

المتغيرات	التكرارات	النسبة%
اجتماعية	16	%44.44
ثقافية	08	%22.22
بيئية	05	%13.89
صحية	02	%05.55
دينية	05	%13.89
المجموع	36	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن 44.44% من الذين مارسوا العمل التطوعي كان في المجال الاجتماعي بالدرجة الأولى و يليه مباشرة التطوع في المجال الثقافي بنسبة 22.22% ثم 13.89% في كل من البيئي و الديني أما المجال الصحي فكان بنسبة 05.55%.

نستنتج من خلال النسب أن المجال الاجتماعي و الثقافي يأتيان في المرتبة الأول من حيث التطوع لما لها دعم سواء من المجتمع أو الدولة لها في الكثير من المناسبات مما يفتح المجال الواسع أمام الأفراد للانضمام و العمل في هذا الإطار.

جدول رقم 06: يوضح منذ متى و أنت على رأس الجمعية:

المتغيرات	التكرارات	النسبة%
سنة	06	%16.67
سنتين	11	%30.55
أكثر من سنتين	16	%44.44
بدون إجابة	03	%8.33
المجموع	36	%100

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن 44.44% من عينة الدراسة كانوا على رأس الجمعية أكثر من سنتين مما يدل على خبرة عدد لأبأس به من أعضاء الجمعيات في الميدان التطوعي و المشاركة في خدمة الأفراد الحي و تنمية و تطوير الحي بصفة عامة تليها نسبة 30.55% مارسوا العمل التطوعي و كانوا على رأس الجمعية منذ سنتين 16.67% من عينة الدراسة ترأسوا الجمعية لمدة سنة فقط و كانت نسبة 8.33% بدون إجابة.

- جدول رقم 07 يوضح مجالات عمل الجمعية بشكل بارز.

المجالات	التكرارات	النسبة%
اجتماعية	12	%33.33
ثقافية	08	%22.22
رياضية	06	%16.67
دينية	04	%11.11
بيئية	06	%16.67
المجموع	36	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن المجال الاجتماعي بلغ نسبة 33.33% أما المجال الثقافي 22.22% و هذا يؤكد كما أسلفنا سابقا على أن العمل الاجتماعي يحوز على أكبر نسبة من عمل جمعيا ت الأحياء و 16.67% لكل من الرياضية و البيئية أما 11.11% توضح عمل الجمعيات في المجال الرياضي و العمل البيئي الذي يتمثل في أغلب الأحيان عملية التشجير و تنظيف الحي.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أنه ليس بالغريب أن يحظى المجال الاجتماعي و التقافي على عمل جمعيات الأحياء نظرا للمطالب المتكررة و المتعددة في هذا المجال و

المشاكل الاجتماعية العديدة التي تعاني منها غالبية الأحياء في ولاية مستغانم وفي نفس الوقت يجد رؤساء الأحياء الدعم و المساندة في القيام بنشطات ثقافية و اجتماعية أكثر من غيرها

- **جدول رقم 08 يوضح مدة إجتماع أعضاء الجمعية لوضع خطة عمل.**

المدة	التكرار	النسبة%
أسبوع	04	%11.11
شهر	14	%38.89
3 أشهر	16	%44.44
بدون إجابة	02	%5.55
المجموع	36	%100

الجدول التالي يوضح أن 11.11% يضعون خطة عمل بشكل أسبوعي و أن هناك 38.89% من جمعيات الأحياء المدروسة تضع خطتها بشكل شهري أما الجمعيات التي تضع خطة عملها بشكلي فصلي أي لثلاثة أشهر فبلغت 44.44% مما يوضح أن الجمعيات الأحياء تضع خطة عمل بشكل شهري أو فصلي بشكل بارز لتسيير عملها و دراسة جميع انشغالات الحي تليها نسبة 5.55% التي لم تجب على السؤال .

- من خلال قراءة الجدول نستنتج أن الاجتماعات الدورية التي تقوم بها جمعيات الأحياء تساعدها على تحقيق مشاركة فعالة من المشاركين في هذه الاجتماعات ،خاصة إذا كانت أسبوعية أو على اقل تقدير شهرية و كانت موجهة لسكان الحي من أجل فتح المجال للمشاركة وإبداء أرائهم بشكل متكرر.

- **جدول رقم 09 يوضح مدى علم السكان بنشاطات جمعية الحي.**

المتغير	التكرار	النسبة%
دائما	19	%52.78
أحيانا	13	%36.11
أبدا	03	%08.33
بدون إجابة	01	%2.77
المجموع	36	%100

فالملاحظ من خلال الجدول 9 أن هناك 52.78% أجابوا بأن سكان الحي على علم دائم بنشاطات الجمعية مما يدل على الحضور الدائم لهذه العينة من الدراسة في الميدان بالإضافة إلى نسبة 36.11% أجابوا أحيانا أي أن هناك إبلاغ السكان بالنشاطات و عمل الجمعية و مرات يكون هناك النشاط أو العمل مباشرة مع المؤسسات أو الهيئات العمومية مع مجموعة قليلة من أفراد الحي و 08.33% صرحوا أنه ليس هناك علم بالنشاطات الخاصة بالجمعية و عملها بسبب قلة إستعمال هده الجمعيات لوسائل الاتصال المناسبة لتبليغ عن جميع نشطاتها.

- من خلال نتائج الجدول رقم (09) و نظرا لتوجه بعض هذه الجمعيات مثلا للعمل الثقافي أو الديني بشكل بارزو فبتالي هي تجلب إليها سوى المهتمين أو المنخرطين بشكل بارز بهذا المجال، هنا كذالك يلعب المستوى التعليمي دورا مهما في عمليات التبليغ و الإعلام عن جميع النشاطات و مدى استعمال الوسائل الاتصالية المجدية بين الطرفين من أجل تحقيق الأهداف المسطرة و ضمان مشاركة شعبية مكثفة و فعالة .

- **جدول رقم 10 يوضح المشاركة الشعبية من طرف أفراد الحي.**

المتغير	التكرار	النسبة%
نعم	28	%77.78
لا	06	%16.67
بدون إجابة	02	%5.55
المجموع	36	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين و بنسبة 77.78% أكدوا على على أن هناك إقبال على المشاركة خاصة في أنشطة التنمية المختلفة ، هذا ما يعطي دليل مرة أخرى على أهمية ووزن جمعيات الأحياء لدى أفراد، كون هذه المشاركة واجب وطني حسب بعض المبحوتين و بالتالي عليهم المساهمة فيها و بدل الجهد لبناء مستقبل ناجح في مقابل 16.67% أجابو بـ لا أي أنه ليس هناك مشاركة شعبية من طرف أفراد الحي و هذا راجع لعدم تقدير العمل التطوعي و عدم الوعي بأهمية المشاركة الشعبية في تنمية الحي.

جدول رقم 11 يوضح درجة هذه المشاركة.

درجة المشاركة	التكرار	النسبة%
قوية	10	%35.72
متوسطة	13	%46.42
ضعيفة	05	%17.86
المجموع	28	%100

ما يلاحظ من خلال البيانات الموضحة من خلال البيانات في الجدول رقم 11 و من مجموع الذين أجابوا أن هناك ارتفاع بسيط فيما يخص قوة هذه المشاركة بنسبة 35.72% هذا راجع في غالب الأحيان إلى المستوى الاقتصادي الذي يلعب دور في قوة المشاركة لمعظم هذه الأحياء و هناك ما نسبته 46.42% أجابوا بأن هذه المشاركة متوسطة و كما ثم التأكيد من طرف بعض المبحوثين على أن تحسين المستوى المعيشي و ارتفاع الدخل و تحسين المستوى التعليمي من أهم المقومات التي تجعل الأفراد قادرين على المشاركة الشعبية و بقوة وبالتالي إحدات تنمية وتطور .

- و لكن في نفس الوقت هذه المشاركة لا تلغي التعارض بين المصالح المختلفة للأطراف ذلك أن السكان من طبيعتهم حل المشاكل بأنفسهم و لا يلجأون إلى جمعية الحي إلا في الحالات المستعصية لتطرح مرة أخرى على جمعية الحي للنظر فيها و إيجاد حلول سريعة لمثل هذه الحالات.

- جدول رقم 12 يوضح الرضي على درجة التوافق و الانسجام لجمعية الحي مع سكان الحي.

المتغير	التكرار	النسبة%
راض تماما	12	%33.33
راض	12	%33.33
غير راض	11	%30.56
غير راض تماما	1	% 2.78
المجموع	36	% 100

فالملاحظة من خلال الجدول أن هناك نموذجين من الإجابة مختلفين غير متكافئين فالأولى متآلف من راض تماما إلى راض و التي تمثل 24% من مجمل عينة الدراسة في حين 33.34% تمثل جمعيات عبروا عن رأيهم بغير الرضا .

- من خلال قراءة الجدول رقم (12) نتوصل إلى أن في غالب الأحيان علاقة جمعية الأحياء بالسكان من الممكن أن تكون حسنة في مجملها نظرا للاستجابة التي تتلقاها هذه الجمعيات من طرف أفراد المجتمع خاصة في تلك المواقف التضامنية كتقديم مساعدات أو إعانات على المعوزين و المساهمة في تنشيط مناسبات سواء وطنية أو دينية .

- جدول رقم 13يوضح علاقة جمعية الحي بالإدارات العمومية:

نوع العلاقة	التكرار	النسبة%
قوية	07	%19.44
متوسطة	24	%66.67
ضعيفة	05	%13.89
المجموع	36	%100

ما يلاحظ من خلال الجدول هو أن أغلب المستجوبين 66.67% ترى أن علاقتها مع الإدارات العمومية في حين 19.44% ترى أن علاقتها قوية مع الإدارات و الجهات الوصية.

- و بهذا الحال فعلاقة المجتمع المدني (بما فيها من جمعيات) مع الدولة هي علاقة غير مستقرة بطبيعة الحال و هي بالتالي متغير و الحدود بينهما قابلة للزحزحة من وقت لآخر وفقا لمعالم الحقل السياسي الذي ينظم علاقة المجتمع بالسلطة السياسية الحاكمة.[1]

[1] عاطف أبو سيف، **المجتمع المدني و الدولة**،ط1 ، دار الشروق للنشر و التوزيع،عمان،2005 ،ص42.

- **جدول رقم 14 يوضح الأخذ بأراء و مقترحات الجمعية في إعداد الخطط و البرامج التنموية.**

المتغير	التكرار	النسبة%
دائما	06	%16.66
أحيانا	19	%52.78
أبدا	05	%13.89
بدون إجابة	06	%16.66
المجموع	36	%100

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن غالبية المستجوبين و بنسبة 52.78% صرحوا بأن السلطات العمومية تأخذ بآرائهم و مقترحاتهم أحيانا في إعداد الخطط و البرامج التنموية و يليها 16.66% اقرو بأن السلطات العمومية تأخذ بآرائهم و مقترحاتهم بشكل دائم و في حين لم تتجاوز نسبة الجمعيات التي لا تأخذ السلطات لمقترحاتهم أرائهم سوى13.89 % وأن التعاون بينهما تعاون مناسباتي بحسب الأنشطة المقامة و التي في مجملها تكون بطلب من الجهات الوصية .

تلعب خبرة بعض جمعيات الأحياء و أقدميتها دورا مهما في التأثير على السلطات العمومية نظرا للاحتكاك المستمر و المتواصل معها في حين هناك جمعيات تفتقر لمثل هذه الخبرة فتجد صعوبة للتعمل مع الإدارة العمومية

- **جدول رقم 15 يوضح مدى مساندة السلطات للعمل التطوعي الذي يقومون به:**

المتغير	التكرار	النسبة%
راض تماما	04	%11.11
راض	21	%58.33
غير راض	09	%25
غير راض تماما	02	%05.56
المجموع	36	%100

يوضح الجدول التالي أن أكثر من نصف المستجوبين راضون على مساندة السلطات العمومية للعمل التطوعي و ذلك بنسبة 58.33% و هذا يوضح مرة أخرى العلاقة الموجودة بين جمعية الحي و السلطات العمومية و مدى مساهمتها في العملية التنموية و على العكس من ذلك هناك ما نسبته 25% من مجموع عينة البحث غير راضية عن مساندة السلطات للعمل التطوعي بسبب إهمال السلطات العمومية في العديد من المرات لمطالبهم و عدم الاستجابة لإحتياجاتهم اليومية.

- **جدول رقم 16 يوضح ما إذا كان يتم إبلاغ جمعية الحي عن المشاريع التي يتم إتخاذها من طرف البلدية أو السلطات العمومية.**

المتغير	التكرار	النسبة%
دائما	10	%27.78
أحيانا	18	%50
أبدا	08	%22.22
المجموع	36	%100

يبدو جليا من خلال المعطيات المبينة في الجدول أن 50% من مجموع جمعيات الأحياء يتم إبلاغهم عن المشاريع التي يتم إتخاذها أو إقتراحها من طرف البلدية أو السلطات العمومية و هذا مؤشر آخر على دور جمعية الحي في المشاركة في صنع القرار و توجيه عملية التنمية جنبا إلى جنب مع الدولة و الدفع بالحركة الجمعوية ككل إلى الأحسن مستقبلا و27.78% أكدوا على أنه دائما يكون هناك تبليغ بما يتم إتخاذه على مستوى الحي من طرف السلطات العمومية خاصة البلدية فيما يخص مشاريع التنموية.

- **جدول رقم 17 يوضح تأثير المشاركة الشعبية في برامج الإدارات العمومية.**

نوع التأثير	التكرار	النسبة%
تؤثر	10	%27.78
تؤثر نسبيا	19	%52.78
لا تؤثر	07	%19.44
المجموع	36	%100

يتضح من خلال الجدول رقم 17 و الذي يمثل نوع تأثير المشاركة الشعبية لجمعية الحي في برامج الإدارات العمومية أن نسبة 52.78% من مجموع المستجوبين أكدوا على التأثير

النسبي للمشاركة المجتمعية للجمعية و ذلك من خلال إبداء الرأي و الحضور المتواصل في الاجتماعات التي تقام خاصة على المستوى البلدية أو الولاية فيما يخص مشاريع تنموية خاصة بالأحياء الفئة الثانية من المستجوبين أجابة بأن هناك تأثير و ذلك بالنسبة 27.78% و في النقيض الآخر هناك ما نسبته 19.44% تقول أنه ليس هناك تأثير لمشاركتهم و هذا لعدم أخذ السلطات العمومية لموافقتهم و لمقترحاتهم بصورة واضحة و جدية ،كما سبق ذكره في الجدول رقم 14 لحداثة نشاءة هذه الجمعيات.

جدول رقم 18 يوضح ما إذا كانت المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق أهداف تنموية.

المتغير	التكرار	النسبة%
موافق	24	%66.67
موافق تماما	11	%30.55
غير موافق	01	%02.78
غير موافق تماما	00	%00
المجموع	36	%100

يشير الجدول أعلاه أن أغلب المستجوبين يؤكدون بشكل قاطع على أن المشاركة المجتمعية وسيلة لتحقيق أهداف تنموية بنسبة فاقت 90% بين موافق و موافق تماما و هذا ما يدل على أهمية المشاركة المجتمعية و دورها الفعال في الدفع بعجلة النمو و إحداث تنمية شاملة و العمل مع السلطات العمومية من جهة و أفراد الحي من جهة أخرى.

- هذا الموقف الايجابي لرؤساء جمعيات الأحياء يمهد الطريق لثقافة جمعوية مدنية و يؤكد في نفس الوقت اهمية المشاركة الشعبية كأداة لتفعيل النشاط الجمعوي .

جدول رقم 19 : يوضح ما إذا كانت مشاركة جمعية الحي مع البلدية فقط

المتغير	التكرار	النسبة %	إدارات و مؤسسات تتوجه إليها جمعيات الحي
لا	17	%47.22	- مديرية الغابات - مؤسسات تعليمية (المدارس.....الخ) - مديرية المياه - الهيئات المحلية (الدائرة، الولاية) - مديرية الشباب و الرياضة - مديرية الثقافة
نعم	13	%36.11	
بدون إجابة	6	%16.67	
المجموع	36	%100	

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 36.11% أجابوا بنعم أي أن مشاركتهم تقتصر مع البلدية فقط من جهة دليل على قلة خبرة هذه الجمعيات ،و من جهة أخرى على حداثة نشأتها فهي لم توسع بعد دائرة مشاركتها مع الجهات الوصية الأخرى، في حين 47.22% أكدوا على أن هناك علاقات و مشاركات مع الهيئات العمومية الأخرى من غير البلدية و قد تم ذكر بعض هذه المؤسسات كما هو موضح في الجدول خاصة منها الشبانية و الثقافية و الإدارية على وجه الخصوص، أما بقية المبحوثين فقد امتنعوا عن الإجابة بما نسبته 16.67%.

- **جدول رقم 20 يوضح تفقد الحي و معاينته.**

المتغير	التكرار	النسبة%
أسبوعيا	07	%19.45
شهريا	13	%36.11
كل 3 أشهر	16	%44.44
المجموع	36	%100

يشير الجدول إلى أن 44.44% من الجمعيات المستجوبة تفضل معاينة الحي و تفقده خلال 03 أشهر أي بشكل فصلي و هذا ما يوضحه كذلك الجدول رقم 08 أي قبل كل اجتماع يتم جمع و معاينة النقائص و الانشغالات و طرحها فيما بعد في الاجتماعات الدورية للجمعية بشكل مفصل و منظم في حين 36.11% تفضل معاينة الحي بشكل شهري محاولتا منها الإلمام بشكل دوري لما يحدث في الحي و الوقوف على انشغال السكان شهريا و هناك 19.45% من جمعيات الأحياء صرحت لنا بتفقد الحي و معاينته أسبوعيا.

ان هذه المعاينات الميدانية تزيد من عملية التواصل بين الطرفين و تؤكد على التواجد المستمر للجمعية في الميدان و التواصل مع أفراد الحي أمر ضروري لبد منه.

جدول رقم 21 يوضح الصعوبات التي تواجهها جمعيات الحي .

الصعوبات	التكرار	النسبة%
عدم تقدير المواطن للمشاركة المجتمعية	06	%16.67
وجود أعباء مالية	17	%47.22
عدم تجاوب السلطات العمومية	09	%25
بدون إجابة	04	11.11%
المجموع	36	%100

يبدو جليا من خلال النسبة الموضحة في الجدول أو أول عائق أو صعوبة تواجد جمعيات الأحياء المستجوبة هو وجود أعباء مالية بنسبة47.22% مما يفقد نوعا من المعنويات لأعضاء الجمعية و يحد من نشاطها في حين 25% من مجموع الجمعيات صرحت لنا بعدم تجاوب السلطات العمومية للعمل التطوعية التي تقوم به جمعيات الأحياء خاصة فيما يخص طلب الاستشارة فيما يخص الحي و انشغالات و16.67% عينة البحث صرحت بعدم تقدير المواطن للمشاركة المجتمعية و هذا يوضح نوعا ما أن أفراد المجتمع الأحياء المدروسة لا يقدرون العمل التطوعي و من هنا لا بد من العمل على تحقيق تنمية حضرية و النهوض بالمجتمع.

- **جدول رقم 22 يوضح دور جمعيات الحي في ظل الظروف الراهنة.**

المتغير	التكرار	النسبة%
فعالة	24	%66.67
فعالة نسبيا	11	%30.55
غير فعالة	01	%02.78
المجموع	36	%100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من عينة البحث و المقدرة ب66.67% صرحوا لنا أن دور أداء جمعيات الأحياء فعال في ظل الظروف الراهنة و أن 30.55% ترى أن دورها فعال نسبيا و عليه يمكن القول أن هذه الجمعيات تريد تحمل المسؤولية كلها و ترى أنها تقوم بما يستطيع عليه من تغير و محاولة المساهمة في العملية التنموية.

- **جدول رقم 23 يوضح التسهيلات من الجهات الوصية عن جمعية الحي.**

المتغيرات	التكرار	النسبة %
توعية المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية	11	%30.56
المشاركة في التخطيط و اتخاذ القرار	11	%30.56
تنظيم علاقات العمل و التعاون بين المسؤولين	10	%27.77
إجابات أخرى	04	%11.11
المجموع	36	%100

يشير الجدول إلى التوقعات التي ينتظرها جمعيات الأحياء حين جاءت النسب جد متقاربة و كانت متساوية بين العينات التي صرحت لنا بضرورة نوعية المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية و بين المشاركة في التخطيط و اتخاذ القرارات و ذلك بنسبة 30.56% و هذا يوضح مرة أخرى الحاجة الملحة لنوعية المجتمع الحضري بأهمية المشاركة المجتمعية لجميع أفراد المجتمع بشكل عام النساء بشكل خاص و على المشاركة التخطيط و برمجة المشاريع.

2- مناقشة النتائج في ضوء الإجابة عن تساؤلات الدراسة :

بعد تحليلنا لنتائج البحث ،يحق لنا أن نتحقق من صحة الفرضيات ومدى تطابقها مع الواقع مقارنة بالنتائج المتحصل عليها .

الفرضية الأولى : بذهب الفرض الرئيسي الأول إلى أن :

"تلعب المشاركة الشعبية لجمعيات الأحياء دورا مهما في التنمية الحضرية ".

و قد تم التأكد منها و تحققها بنسبة 52.78% وذلك بالحكم على درجة تأثير جمعيات الأحياء على برامج الإدارات و العمومية ، و التي تعكس العلاقة الموجودة فيما بينهم و إن كانت هذه

العلاقة مناسبتيه إلا أنها تؤدي في الكثير من الأحيان إلى مشاركة شعبية فعالة مايعني ان للمشاركة الشعبية أهمية لرؤساء الجمعيات و أعضاءهم في تسير نشاطاتها .

الفرضية الثانية : يذهب الفرض الفرعي الثاني إلى أن :

"تعتبر جمعيات الأحياء وسيلة مهمة في تحديد احتياجات السكان"

بعد تحليل الاستمارة تبين أن جمعيات الأحياء تساهم بفعالية في تحديد احتياجات السكان ورفع مطالبهم واقتراحاتهم للجهات الوصية وذلك من خلال المعاينات الميدانية للحي بشكل مستمر ،بالرغم من عدم تجاوب بعض أفراد الحي لعمل جمعيات الأحياء ، إلا أن مشاركة البعض الأخر حسب المستجوبين تبقى أساسية في التنمية الحضرية .

الفرضية الثالثة : يذهب الفرض الفرعي الثاني إلى أن :

" تساهم جمعيات الأحياء بشكل في عملية تفعيل المشاركة الشعبية من اجل إحداث تنمية حضرية "

يتبين من خلال إجابات المبحوثين أن جمعيات الأحياء تساهم أحيانا كثير في تفعيل دور المشاركة الشعبية من خلال القيام بأعمال و نشطات مهمة لفائدة تجعل أفراد الحي يشاركون بشكل أو بآخر في هذه النشطات مما يولد لدى البعض الأخر فيهم روح المشاركة و المساعدة بشكل ايجابي و تقديم دعم أساسي لها و منه يتم تحقيق تنمية حضرية تعود بالفائدة على أفراد الحي.

3- استنتاجات عامة للبحث :

في ترابط تام مع ما تم التطرق إليه في هذا البحث من ملاحظات سابقة ،ومن تساؤلات رئيسية وفرعية حاولنا الإجابة عليها من خلال مجريات البحث الميداني ، سنعمد إلى استنتاج مجموعة من النتائج الهامة في شأن القضايا المطروحة حول المشاركة الشعبية من خلاله دراسة دور هذه المشاركة عبر إحدى أدواتها و المتمثل في جمعيات الأحياء من جهة و باعتبارها عنصر محرك في خلق تنمية حضرية داخل المدينة من جهة أخرى و سوف نوجز هذه الاستنتاجات على النحو التالي:

- يمكن أن نلاحظ من معطيات البحث الميداني ،بأن الأهداف التي رسمتها جمعيات الأحياء لنفسها خاصة في مجال القيام بالدور المنوط به في المجتمع فيما يخص المشاركة في التنمية عموما و التنمية الحضرية على وجه الخصوص ،فقد عرفت محاولة لتجسيدها على أرض الواقع إلا أنها لم تخلو من بعض النقائص في بعض النواحي و النشاطات المنتظر منها القيام بها و كذا توسيع هذه النشاطات لكي تستفيد منها مختلف فئات المجتمع و مع ذلك يمكن القول بأن الدور الفعلي تجسد في جملة من النشاطات التي تقدمها هذه الجمعيات و هذا ما يجسد تفاعل هذه المؤسسة مع الأفراد ، ،وذلك أن المشاركة الشعبية تركز على إعادة تعديل الأدوار الاجتماعية للأفراد في حالة حدوث خلل ما فيها لسبب أو لآخر وبالتالي إعادة تموضع هؤلاء في أدوارهم والمراكز المحددة لهم بما يضمن توازن الأنساق الفرعية في المجتمع ممثلة في هذه المؤسسات وبالتالي تحقيق توازن النسق العام (المجتمع) والذي يعتبر الهدف الأكبر الذي يسعى إليه الجميع .

- بالاعتماد على الدور الذي أنشئت من أجله جمعيات الأحياء فإنها تطبق مهمة التواصل بين الناس بالاعتماد على قواعد ومبادئ المجتمع مثل التضامن، الثقة و الاحترام المتبادل، ولذلك فمجمل علاقة جمعية الحي بالسكان حسب ما استنتجنا تتحدد في ضوء طبيعة الأهداف المحددة سلفا والمسطرة من قبل الطاقم المسير وفي ضوء التشريع المعمول به على أننا لحظنا أن هناك إجماع حول التعاون بين جمعية الحي والسكان من قبل المبحوثين، ولكن في نفس الوقت هذا التعاون لا ينفي بأن هناك أفراد من السكان لا يمولون ولا يشاركون في تمويل جمعية الحي،

ولكنهم يعتقدون بأن علاقة جمعية الحي بالسكان من الممكن أن تكون ذات فائدة و تجلب منافع عديدة لهم.

- يتميز الأفراد الذين يقودون جمعيات الأحياء بمجموعة من الخصـــائص و التي من شأنها أن تدعم رسالتهم ودورهم في المجتمع ، بحيث يتميزون بالمستوى تعليمي حسن و انتمائهم إلى مختلف الفئات المهنية و كذا مشاركة أغلبهم في العمل الجمعوي إضافة إلى اتصافهم بالطموح والإرادة و روح العمل من أجل دعم دور جمعيات الأحياء الذين ينتمون إليها .

- إن التنويع في البرامج النشطات، و المواضيع التي تتناولها جمعيات الأحياء من شأنه أن يساهم بشكل فعال في تنمية قدرات و مهارات و قيم الأفـــراد و تفعيل مشاركاتهم و تطوير كفاءاتهم، إذ لاحظنا أن هناك برامج خاصة موجهة مثلا إلى المؤسسات التربوية ، المؤسسات الدينية ، و غيرها إلا أن ما يؤخذ على جمعيات الأحياء في برمجة بعض النشطات فقط وعـــدم التوازن و التنويع في برمجة نشاطات أخرى قد تكون بالغة الأهمية .

- إن هذه الجمعيات تواجه جملة من الصعوبات التي تحول دون أدائها للدور الفعـال و المنتظر منها بشكل كاف في المساهمة في التنمية الحضرية، أهمها مشكلة ضعف التمويل و مشاكل قانونية ،بالإضافة إلى حاجة أعضاء جمعيات الأحياء إلى المزيد من التكوين والاحترافية في المجال الذي ينشطون به و لا شك أن هذه الصعوبات المادية و غير المادية التي يواجهنها تشكل معوقات وظيفية تحول دون تفعيل دورها في مجال المساهمة في التنمية الحضرية في المجتمع الذي تنشط به و لذا وجب عليها السعي من أجل تخطي هذه الصعوبات لتفعيل دورها بالمجتمع بتوسيع النشاطات و تنويعها والسهر على تحيد احتياجات المجتمع بالطرق العلمية و المنهجية اللازمة و إعداد ما يوافقها من برامج تنموية .

1- الإشكـاليـــة :

تعتبر جمعيات الأحياء كأداة من أدوات المشاركة الشعبية و كإطار جماهيري تؤطر قاعدة سكانية مهمة و مجالا واسعا للسكان للتعبير عن نظرتهم و تصورهم لقضايا الحي و متابعة هذه القضايا و طرحها على الجهات المعنية و المساهمة في إيجاد الحلول لها، بالإضافة إلى كونها مدرسة لخلق جو من التضامن و المساندة بين جماهير الشعب القاطنة بالحي و هكذا فمن الحي إلى مجموع الأحياء يتأسس مستوى آخر من الوعي هو الوعي بقضايا المدينة ،ثم منها إلى نطاق أوسع يمتد إلى كامل الوطن هنا تكمن الأهمية القصوى لهذه الجمعيات من باب أنها ترقى بالمواطن العادي إلى مستوى الاهتمام بقضايا وطنه و المساهمة في حلها مساهمة واعية و منظمة و كفيلة بدفع عجلة التنمية و التقدم إن فسح لهذه الإطارات مجالا للتأثير و المشاركة الفعلية بشكل صحيح و على المسار الصحيح أيضا.

و لما كانت هذه الجمعيات تؤكد على استقلاليتها في إتخاذ خطواتها إنطلاقا من قناعتها الذاتية فهي بذلك تؤكد على كونها ليست أداة لتبني إهتمامات المؤسسات الرسمية و تنفيذ قراراتها، لكنها تعطي لنفسها مجالا للمساهمة في حل بعض المشاكل مساهمة ليست مادية بالضرورة، على إعتبار أن طبيعة هذه الجمعيات لا تتحمل هذا المفهوم من العمل، إن أهم شيء يمكن أن تصنعه هذه الإطارات للوطن هو صنع المواطن الواعي و الإيجابي و الخروج به من الجمود و السلبية بكل أنواعها، هذا المواطن الذي هو أساس كل عطاء و تقدم يعمل إنطلاقا من إطاره التنظيمي، و مدفوعا بروح التضامن و الغيرة على وطنه بالدفاع عن حقوق السكان إبتداء من الحي و المدينة ، ففي مدينة مستغانم مثلا هناك العديد من المشاكل التي يعاني منها السكان و مشاكل يتقاسم المسؤولية فيها السلطات العمومية من جهة و السكان و المجتمع المدني من جهة أخرى، مشاكل لابد من حلها بالأخذ في عين الاعتبار لمصالح السكان و لوجهة نظرهم خصوصا و أن المدينة تحتاج إلى مخطط لإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الثقافية و تعتبر جمعيات الأحياء كإطارات توحد صوت السكان خير ممثل لمشاركتهم بأفكارهم

و آرائهم في إعداد هذه الخطط و إيجاد الحلول لمشاكل المدينة، و بوعيهم في الحفاظ على أي مكتسب يحقق لصالح تنمية مدينتهم.

لدى فالمشاركة الشعبية لم تعد ترفا سياسيا أو إداريا ،بل ضرورة لمناص منها يجب النظر إليها كفرصة يلزم اغتنامها لتعزيز الولاء و الإحساس بالمكان و دفع الناس ليكونوا أكتر وعيا وإيجابية و تفاعلا مع قضياهم المحلية الحضرية و تحمل المسؤولية بدلا من البقاء سلبيين يوجهون النقد و يكون نقاشهم حول من المسؤول وليس ما القضية وكيف يتم العلاج ، وذلك من خلال مشاركاتهم القوية ضمن جمعيات الأحياء و التي تتباين أبعادها و عواملها و أثارها من مجتمع لأخر أين تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الظاهرة في ظل التحولات التي تشهدها الجزائر و على جميع الأصعدة .

وأخيرا فان الاهتمام بالآثار الاجتماعية و الاقتصادية و التفافية للمشاركة الشعبية و مصاحبتها كبعد سوسيولوجي خاصة من لدن الباحتين الاجتماعين دفعنا إلى البحت عن تلك الآثار و الانعكاسات خاصة لدى المجتمع الحضري و بصورة عامة وفي ضوء ما سبق ذكره في هذه المرحلة يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي :

إلى أي حد يمكن للمشاركة الشعبية لجمعيات الأحياء أن تلعب دورا في التنمية الحضرية ؟

و من هذا المنطلق وجدنا أنفسنا أمام تساؤلات فرعية منبثقة عن الإشكالية الرئيسية :

- هل تعتبر المشاركة الشعبية لجمعيات الأحياء وسيلة مهمة في تحديد احتياجات السكان ؟

-ما مدى إسهام جمعيات الأحياء في تفعيل دورا لمشاركة الشعبية لإحداث تنمية حضرية ؟

2- فرضيات البحث :

و يقصد بالفرض موجه الدراسة التي يسعى الباحث إلى التحقق من صدقها أو كدبها فالفرض قضية مؤقتة ينطلق منها الباحث و يبدأ بحته بقصد تقصي علاقة مابين ظواهر معينة ومن تم يتعين اختبار هذه القضية في علم الواقع لاتبات أو رفض هذه القضية المؤقتة أو أتبات صدقها وكدبها فالفرض رأي مؤقت أو قضية مؤقتة للقياس والتجريب.

وبناءا على المعاينات الميدانية لعمل ونشاط بعض جمعيات الأحياء بمدينة مستغانم تم ملاحظة أن هناك خلال و نقص واضح حول مسالة المشاركة الشعبية لا من حيت ممارستها ولا من حيت تطبيقاتها، هذا بالإضافة إلى جملة من الدراسات العربية و الأجنبية التي خلصت في مجملها إلى التأكيد على الدور الهام للمشاركة الشعبية في التنمية و على أهمية مشاركة السكان الخطط الحضرية من أجل وضع رؤية مستقبلية للتنمية الحضرية و كذلك أكدت على تنظيم هذه المشاركات ، فكان لبد على هذه الدراسة أن تحاول الكشف عن ذلك الدور الفعال للمشاركة الشعبية و بالتحديد في المجتمع الحضري و ذلك من خلال إحدى وسائل هذه المشاركة و هي جمعيات الأحياء التي تستقطب إليها أفراد المجتمع للمساهمة في تقديمها بطريقة تطوعية مجانية، و تمثلت فرضيات دراستنا لموضوع المشاركة الشعبية و دورها في التنمية الحضرية :

- تلعب المشاركة الشعبية الفعالة لجمعيات الأحياء دورا مهما في التنمية الحضرية.

- تعتبر جمعيات الأحياء وسيلة مهمة في تحديد إحتياجات السكان.

- تساهم جمعيات الأحياء بشكل فعال في تفعيل دور المشاركة الشعبية من أجل إحداث تنمية حضرية.

3- أهمية الدراسة :

من العرض السبق لاختيار الموضوع يمكن إيجاز أهمية الدراسة الحالية فيما يلي :

- تكشف هذه الدراسة مدى قوة العلاقة بين جمعيات الأحياء كأداة للمشاركة الشعبية و التنمية الحضرية.

- إبراز الشاكلة التي أصبح عليها العديد جمعيات الأحياء في خضم التطور والتغير الحضري الذي تشهده العديد من المدن الجزائرية.

- توعية أفراد المجتمع بأهمية المشاركة الشعبية و دورها في تنمية وتطوير مدينتهم خاصة لدى رؤساء و أعضاء جمعيات الأحياء .

4- أهداف الدراسة :

- معرفة مدى أهمية المشاركة المجتمعية لدى الجمعيات و المواطن في إحداث تنمية حضرية.

- التعرف أكثر على أهم المؤشرات المساعدة في فهم عملية المشاركة المجتمعية .

- محاولة تحديد مفهوم المشاركة الشعبية لدى المواطن.

5- أسباب اختيار الموضوع :

من خلال عملي كأخصائي اجتماعي لدى وكالة التنمية الاجتماعي بخلية الجوار و التضامن بمستغانم و من خلال الاحتكاك المباشر مع أفراد المجتمع و مختلف تنظيمات المجتمع المدني سواء الرسمية منها أو غير الرسمية ، فقد لحظنا عدم الاهتمام من طرف العديد من أفراد المجتمع بأهمية المشاركة الشعبية ،هذا بالإضافة للخلط بين المشاركة الشعبية و طرق ممارساتها و تطبيقاتها فهي ليست المشاركة في حل المشكلات الفورية السريعة فقط ،بل تتجاوز كل ذلك لتصل إلى توظيف جهود سكان المدينة و المساهمة

بشكل فعال و بارز حتى تتحقق تنمية تعود على أفراد المجتمع و مدينتهم بالفائدة وعلى جميع الأصعدة .

بالإضافة إلى دوافع موضوعية تتلخص كتالي :

- ملاحظة التفاقم المستمر للمشاكل الاجتماعية كالفقر الحضري و الإسكان المحلي و النقل العام و الازدحام المروري و التلوث البيئي و غيرها الأمر الذي دفعنا إلى معرفة دور جمعيات الأحياء في تفعيل المشاركة الشعبية و البحث عن سبل الخروج من مثل هذه المشاكل الاجتماعية .

- دور جمعيات الأحياء كأداة من أدوات المشاركة الشعبية بالإضافة إلى مركزها المؤثر قي حياة الأفراد و تطلعاتهم زيادة على أهميتها في مجابهة الواقع و المساعدة في وضع الخطط التنموية بالمدينة التي يسكنونها.

6- تحديد مفاهيم الدراسة:

المشاركة : هي ذلك الجهد التطوعي الذي يبذله الفرد مختارا لتأدية عمل معين يعود بالنفع على غيره من الأفراد، سواء كان هذا الجهد تبرعا بالمال أو الوقت أو الجهد إحساسا منه بالمسؤولية الاجتماعية وبالتضامن مع أبناء مجتمعه[1] .

الجمعية : تنظيم يكتسب عضويته بالاشتراك و له أهداف مشتركة ومحددة نسبيا; و تتكون العلاقات بين أفراده من الاتصالات المتبادلة و الاستجابات ذات الطبيعة الدائمة ;التي تختلف عن مجرد الاتصال المؤقت [2] .

[1]- محمد السيد عامر، المشاركة الشعبية لحماية البيئة، مصر :المكتب الجامعي الحديث، 2002 ص72 .

[2] - أحمد بوكابوس -مقاربة سوسيوتاريخية لوضعية الجمعيات الاجتماعية و الثقافية – مجلة إنسانيات تصدر عن مركز البحث في الانتربو لوجيا الاجتماعية و الثقافية ;العدد 13 , 2005 .ص59 .

التنمية : طريقة من طرق وحدة العمل في المجتمع تسعى لإحداث التغيير المقصود فيه لمواجهة الاحتياجات و المشكلات من خلال تنسيق الجهود و مشاركة المجتمع[1].

التنمية الحضرية : هي مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية و بين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى[2].

7- الدراسات السابقة :

من المتعارف علميا أن كل باحث يتوجب عليه الشارة إلى القراءات التي ساعدته في بناء الموضوع، و في غالبية الحيان تكون الدراسات السابقة تتمثل في مذكرات الماجيستر و أطروحات الدكتوراه، و البحوث العلمية المنشورة في المجلات على مستوى مراكز البحث الوطنية و العالمية، و كل هذا له دور في تحضير الباحث من الناحية النظرية و القراءات المختلفة، لموضوع معين، و على هذا الأساس أثناء تحديدنا لموضوع المراد دراسته حولدور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية ، فوجدنا:

1- **المنظمات غير الحكومية و تمكين المرآة من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي** : تأليف منال طلعت محمود.

تتحدث الدراسة عن المعوقات التي تواجه الجمعيات المحلية نحو تمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع وما سبل حلها و ما دور الجمعيات المحلية في تطوير و تفعيل مشاركة المرأة و المشكلات التي تواجه هذه الجمعيات في تنفيد آلياتها .

2- **الإطارات الجزائرية بين المشاركة والعزوف عن الفضاء الجمعوي والحزبي في الجزائر** :تأليف بعلام عبد الطيف

---

[1] - حسين عبد الباري إسماعيل – أبعاد التنمية – دار المعارف القاهرة, 1982.ص96 .

[2] - محمد عبد الفتاح محمد - الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية - المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية, 2002 ، ص186

دراسة مطبقة على عينة من عمال مؤسسة موبليس بمدينة وهران ، حيت حاولة الدراسة فهم وتفسير أسباب عزوف الإطارات المؤسسة العمومية الاقتصادية عن المشاركة داخل الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية في الجزائر،و خرجت هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات أهمها :

- المفارقة العجيبة بين اهتمام هذه الفئة بالمشاركة الجمعوية و الحزبية و عزوفها عن الانخراط و الالتزام بالنضال داخل الجمعيات و الأحزاب السياسية في الجزائر.
- عبر هذا العزوف عن عدم رضا فئة الإطارات عن الوضعية التي أصبحت تعيشها الحركة.
- ضعف مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في العائلة، المدرسة و المؤسسة الاقتصادية في بناء و تنمية ثقافة المشاركة الشعبية للإطار.

8- منهج البحث:

8-1- المنهج الوصفي التحليلي :

يتحدد المنهج وفقا لطبيعة الموضوع وبما أن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي "يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".[1]

ومن هنا فإن إتباع هذا المنهج يمكننا من تشخيص الظاهرة وتحليلها تحليلا موضوعيا من خلال وضع تصور دقيق يسمح بالوقوف على طبيعة عمل هده الجمعيات ودورها في العملية التنموية.

1 – بوحوش. عمار، محمود الذنيبات. محمد، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر، ط2، 1999، ص27.

8-2- تقنيات البحث :

8-2- 2 الاستمارة :

بغية جمع المعطيات والبيانات من الواقع استعنا بتقنية الاستمارة (استمارة بحث) وهي الأداة المناسبة للحصول على معلومات متعلقة بالبحث الوصفي، هي"عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على المعلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين".[1]

كما تعد الاستمارة مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معين تقدم لعينة من الأفراد من عينة البحث عليها و تعد هذه الأسئلة في شكل واضح لا يحتاج إلى شكل إضافي و تجمع معا في شكل الاستمارة.[2]

8-2-3- الدراسة الاستطلاعية :

قبل قيامنا بالدراسة الأساسية قمنا أولا بالدراسة الاستطلاعية في الميدان المراد دراسته فكان الهدف الأساسي من وراء هده معرفة مدى توافق معلومات و أسئلة الاستمارة مع ما هو موجود في الميدان ومن خلال الدراسة توصلنا من خلالها إلى النتائج التالية :

- تجاوب العينة مع أسئلة الاستمارة .
- حذف بعض الأسئلة التي ليس لها علاقة بموضوع الدراسة.
- تعديل وصياغة بعض الأسئلة حتى تتماشى و مستوى المبحوثين.

9- مجتمع البحث ومواصفات العينة :

يجب أن يحدد مجتمع البحث من حيت مكوناته أو مجاله بدقة سواء رقعة جغرافية أو مجموعة سكان أو أفراد أو أحداث ...الخ، مثل ما هو محدد في المجتمع المدروس في بحتنا من خلال جمعيات الأحياء لمدينة مستغانم .

1-عبيدات. محمد، أبو نصار. محمد، **منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)**، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، ط2، 1999.

2 - مصطفى عمر البدر،**مقدمة في مبادئ و أسس البحث الاجتماعي** ،منشورات الجامعة المفتوحة،طرابلس:ليبيا،ط3،1995،ص172.

و نظرا لصعوبة الاتصال و الدراسة الميدانية لجميع أفراد مجتمع البحث فقد تم اختيار عينة بشكل مقصود، و على هذا الأساس نستطيع تصنيفها ضمن أنواع العينات المقصودة.

1-9- المجال البشري :

وكما أسلف الذكر قمنا باختيار عينة تضم رؤساء الجمعيات (أو نوابهم إذا تعذر الأمر)، إيمانا أنهم يملكون معرفة شاملة بكل ما نود معرفته، علما أن عدد الاستمارات الموزعة وصلت إلى 50 إستمارة تتوزع على مبحوثين تختلف مستوياتهم التعليمية وإنتماءاتهم المهنية وحالتهم العائلية، أملا منا أن تكون هذه العينة على درجة معقولة من التمثيلية لكل جمعيات أحياء بلدية مستغانم .

2-9- المجال المكاني :

وقع اختيارنا على عينة من جمعيات الأحياء الواقعة ببلدية مستغانم .

و نثير الانتباه إلى أنه كانت صعوبة في الحصول على العدد الإجمالي لجمعيات الأحياء ،بسبب عدم تجديد الملف من طرف العديد من جمعيات الأحياء لمدينة مستغانم .

نشير أيضا إلى أن البحث واجهته العديد من المشاكل والصعوبات كالرفض المهذب من بعض رؤساء الجمعيات على إجراء الاستمارة معهم بدعوى الالتزامات أو الأشغال وكذلك بعض المواعيد التي أعطيت لنا لكن أخلفت وهذا أدى بنا في البداية إلى اليأس لكن إصرارنا الكبير واستجابة البعض الاخر من الجمعيات وإعجابهم بالموضوع أحيا فينا روح البحث من جديد، إضافة إلى مشكل آخر يتمثل في أننا قمنا بتوزيع أزيد من 50 إستمارة على جمعيات أحياء نشطة بمساعدة أعضاء الرابطة الولائية لجمعيات الأحياء لولاية مستغانم ولم نقم باسترجاع إلا 36 استمارة وذلك راجع بالخصوص إلى تماطل وعدم مسؤولية بعض رؤساء الجمعيات ،إلا أنه وعلى العموم ورغم هذه العراقيل وأخرى لم يتم ذكرها فإننا نحيي الكل خصوصا الذين قاموا بمساعدتنا وقدموا لنا كل ما يتعلق بجمعيتهم .

3-9- مواصفات العينة :

بعد جمع الاستمارة على أفراد العينة ، قمنا بتفريغها ووضعها في جداول إحصائية و كان من بين أسئلة الاستمارة تلك المتعلقة بخصائص العينة وهي على التوالي :

جدول رقم 01 يوضح توزيع رؤساء الجمعيات أو نوابهم حسب السن :

فئات السن	التكرار	النسبة %
من 20 إلى 30سنة	03	%08.33
من 31 إلى 40سنة	14	%38.88
من 41 سنة فأكثر	19	%52.77
المجموع	36	%100

على ضوء المعطيات الإحصائية التي يبينها الجدول ; يظهر أن أعلى نسبة كانت للفئة العمرية من 41 سنة فأكثر وقد قدرت بـ 52.77% و تليها الفئة المنحصر سنها بين 31 إلى 40 سنة حيت بلغت نسبتها 38.88% ; تم فئة السن من 20 إلى 30 سنة فمن خلال المعطيات يظهر أن هذه الجمعيات يغلب عليها رؤساء من ذوي الفئات العمرية من 41 سنة فأكثر و هذه التركيبة العمرية المتنوعة التي تتميز بها جمعيات الأحياء من شانها أن تخلق نوع من التنسيق و تبادل الخبرات بين مختلف الفئات العمرية و نقل التجارب إلى الجيل الجديدة عن طريق الاحتكاك و التواصل بين الأجيال .

جدول رقم 02 يوضح توزيع رؤساء الجمعيات أو نوابهم حسب المستوى التعليمي :

النسبة / المستوى التعليمي	التكرار	السبة %
مدرسة قرآنية	01	%0.27
ابتدائي	04	%11.11
متوسط	10	%27.77
ثانوي	12	%33.33
جامعي	09	%25.33
المجموع	36	%100

توصلنا من خلال هذا الجدول الخاص بالمستوى التعليمي إلى ارتفاع النسبة في المستوى الثانوي 33.33% وهذا راجع إلى كونها الفئة العمرية المهتمة أكثر بموضوع العمل الجمعوي ، يأتي بعدها المستوى الجامعي بنسبة 27.78% وهي فئة أغلبها منقطعة عن الدراسة وتشكل مشاركتها في ملأ هذه الاستمارات ارتفاعا للحس بأهمية العمل الجمعوي وبعدها يأتي التعليم المتوسط بنسبة 25% ، أما قلة نسبة المستوى الابتدائي فلا نجد له تفسيرا سوى عدم اهتمام الفئة العريضة منهم بالعمل الجمعوي وهذا ما اتضح لنا من خلال الملاحظة المباشرة، ويبدو أن لا وجود للأمية بين أفراد أعضاء جمعية الحي من عينة الدراسة و ليس بالعادة أن يكون لأعضاء جمعية الحي من المتعلمين تعليما عاليا هذا دليل على توجه الطبقة المتعلمة إلى العمل الجمعوي التطوعي .

جدول رقم 03 يوضح توزيع رؤساء الجمعيات أو نوابهم حسب المهنة :

النسبة / المهنة	التكرار	النسبة%
لا يعمل	03	%08.33
عامل يومي	08	%22.22
موظف	19	%52.78
متقاعد	06	%16.66
المجموع	36	%100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة لعينة المبحوثين كانت من الموظفين وقدرت بـ **52.78 %** وهي تشير إلى اهتمام هذه الفئة من جهة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي يتمتعون به من جهة أخرى، ذلك أن نشاط جمعيات الأحياء، هو في حقيقته نشاط تطوعي قائم أساسا لخدمة الحي وسكانه ، وبعدها تأتي نسبة **22.22%** تمثل في العامل اليومي و ذلك رغبتا منهم في المشاركة في تنمية وتطوير أحياءهم و زيادة خبرتهم الحياتية، يليها المتقاعدين بنسبة **16.66%** سعيا منهم إلى شغل أوقات الفراغ في أعمال مفيدة ونحو تحسين العمل الجمعوي والتطوعي.

قائمــة المــراجــع:

القواميس و المعاجم:

1- مجمدعاطف غيث-**قاموس علم الاجتماع**-دار المعرفة الجامعية الإسكندرية-1979.

2- -**قاموس علم معجم** ،دار المعرفة الجامعية ، القاهرة،1995.

3- **المنجد الأبجدي**، دار المشرق بيروت،ط1،1987.

المراجع باللغة العربية:

1- العسل إبراهيم، **التنمية في الإسلام – مناهج وتطبيقات** – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 1996.

2- السيد عبد العاطي السيد -**علم الاجتماع الحضري** - دار المعرفة الجامعية الإسكندرية - بدون سنة.

3- السيد الحسيني - **المدينة ,دراسة في علم الاجتماع الحضري** - دار المعارف القاهرة -ط3- 1985.

4- السيد الحسيني ، **التنمية والتخلف** – دار المعرفة الجامعية – 1993.

5- أماني قنديل ، سارة بن نفيسة، **الجمعيات الأهلية في مصر**، مركز الدراسات الاجتماعية، كلية الأدب، جامعة القاهرة،ط1، 2006.

6- أمارتنا صن، **التنمية والحرية** ،ترجمة شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة ،العدد 303ماي 2004،مطابع السياسة

7- ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة العلامة ابن خلدون "**المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

8- بوحوش عمار، محمود الذنيبات محمد، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر، ط2، 1999، ص27.

9- رشاد أحمد عبد اللطيف، **تنمية المنظمات الاجتماعية**، مصر :دار الوفاء للطباعة والنشر،ط 1،2008،

10- سمير أيوب، **تأثير الانتربولوجيا في علم الاجتماع** ،ط 1 بيروت 1983 .

11- عبد الله ساقور-**محاضرات في التنمية بالمشاركة**-الجزائر-منشورات جامعة باجي مختار-2007.

12- علي ليلة، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية**،مصر: المكتب الحديث، 2002.

13- عبد الله ساقور، **محاضرات في التنمية بالمشاركة**،الجزائر:منشورات جامعية باجي مختار،2007.

14- عبد الإله أبوعياش - **أزمة المدينة العربية** - ط1-وكالة المطبوعات الكويت - 1980 .
15- عفت محمد الشرقاوي، **المشاركة الشعبية و الإصلاح**، مصر دار العلوم للنشر و التوزيع،ط1-2007 .
16- عبيدات محمد، أبو نصار محمد، **منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1999.
17- عاطف أبو سيف، **المجتمع المدني و الدولة**،ط1 ، دار الشروق للنشر و التوزيع،عمان،2005.
18- غريد سميرة، **نشأة الحركة الجمعوية و تطورها**، الجزائر،جامعة باتنة، مجلة إنسانيات،2009.
19- حسين عبد الباري إسماعيل – **أبعاد التنمية** – دار المعارف القاهرة، 1982.
20- حسين عبد الحميد رشوان –**المجتمع الريفي والحضري** ، المكتب الجامعي الحديث 1991.
21- محمد عبد الفتاح محمد،**الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية** - المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية, 2002.
22- محمد عبد الفتاح محمد، **الجمعيات الأهلية النسائية و تنمية المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
23- محمد عبد المولي، **العالم الثالث والنمو والتخلف**، الدار العربية للكتاب 1990.
24- ماجدة علام – **موضوعات في علم الاجتماع الحضري** ، 2000.
25- محمد الجوهري- **علم الاجتماع الريفي والحضري**- دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية 1997.
26- محمد الغيلاني،**"المجتمع المدني"**،دار الهدى للنشر و التوزيع لبنان،ط1،2004 .
27- محمد حافظ ذياب، **بحوث الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدرسات السياسية الإستراتيجية** القاهرة، 1994.
28- محمد عاطف غيث ،غريب محمد السيد **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1989.
29- محمد سيد فهمي، **العولمة و الشباب من منظور اجتماعي**،مصر دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر والتوزيع،2009.
30- محمد بهجت جاد الله كشك، **تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع**، مصر المكتبة الجامعية،2003.
31- محمد سعد الغامدي،**الانتروبولوجية الحضرية**،دراسة التحضر في مدينة العين،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،1983 .
32- **مصطفى عمر البدر،مقدمة في مبادئ و أسس البحث الاجتماعي ،منشورات الجامعة المفتوحة،طرابلس:ليبيا،ط3،1995**
33- محمد السيد عامر، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة**، مصر :المكتب الجامعي الحديث،2002 .
34- وفي أشرف موسوعة، **معوقات التنمية في العالم العربي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت لبنان، بدون سنة .

35- يسرى دعبس، **المشاركة المجتمعية و التنمية المتواصلة**،مصر: دار البيطاش سنتر للنشر والتوزيع ط1،2008.

المجـــلات :

1- عمر دارس، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر**- مجلة مركز البحوث الانتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، العدد28/ 2005.

2- يوسف حنطابلي، **رهانات المجتمع المدني في الواقع العربي**،مجلة دراسات اجتماعية، دار الخلدونية،عدد 1 ،2009.

3- أحمد بوكابوس -**مقاربة سوسيوتاريخية لوضعية الجمعيات الاجتماعية و الثقافية** – مجلة إنسانيات تصدر عن مركز البحث في الانتربو لوجيا الاجتماعية و الثقافية ،العدد 13 ،2005.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Albert Meistar , **la participation de l' association,** édition owrices-paris- 1974.

2-Jean Louis La Ville Et Renaud Sansaulieu, **sociologie de l'association** des clés de brouver ;paris ،1997 .

البحوث و الدراسات :

1- قطب إسحاق يعقوب- **مجالس الأحياء في القدس العربية و دورها في التنمية الحضرية و الريفية**،الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية.

2- د.نهى السيد حامد فهمي-**دراسات في التحضر**-مطبعة الكيلدني-القاهرة-1978.

مواقع الانترنت:

1- http://www.cair.info/revue pensée plurielle contribution à une sociologie de l'association bruno.

المـواد:

1 - المادة 2 من القانون رقم 06-12 المؤرخ في 15 جانفي 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

خاتمة عامة

لقد حاولنا في دراستنا أن نعالج موضوع بالغ الأهمية ، التفت إليه الكثير من المفكرين و علماء الاجتماع إلا وهو المشاركة الشعبية وذلك لما لمسوه منها في الحرص على النهوض بمجتمع حضري و متطور و لكونها الركيزة البنائية و الأساسية للمجتمع ككل من مختلف جوانبه .

على أنه من المـهم الإشارة في خاتمة هذه الدراسة إلى مسألة جد هامة في تقديـرنا وذلك أن قضية التنمية بصفة عامة بجميع أشكالها و أبعادها بما فيها التنمية الحضرية في الواقع ليست مسؤولية هذا جمعيات الأحياء فحسب ،بل هي قضية المجتمع ككل تتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني و الهيئات الرسمية و حتى مشاركة القطاع الخاص و غيرها ،قصد تنمية سلوكيات و قدرات ومهارات و قيم ومهارات الأفراد بما يساعد على تكوين الشخصية الفعلة في المجتمع و بما يتواءم مع خطط التنمية الشاملة بالبلاد ،ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من التأكيد على ضرورة الاهتمام بهذا النوع من الجمعيات من طرف الدولة و دفعها نحو المساهمة في التنمية الحضرية بصفة خاصة والتنمية بصفة عامـة ،و كذا دعمها مـاديا و معنويا حتى تضطلع بدورها الفعلي في المجتمع ،كما يجب العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة و تطور جمعيات الأحياء ،و ذلك بتأسيس إجراءات التأسيس و دعم مصادر التمويل ،كما يجب ضرورة الوصول إلى مفهوم واضح للتنمية يقوم على المشاركة الحقيقية و الفاعلة لكافة أفراد المجتمع في تنمية مجتمعاتهم ،و من ثمة يجب الاهتمام بالإنسان على وجه الخصوص باعتباره أهم عنصر في التنمية و يكون ذلك بتعظيم قدراته و تثمين دوره في تفعيل عملية التنمية الحقيقية والتي ترتكز على التكامل بين جميع جوانب التنمية و أبعادها دون إهمال أي عنصر .

و لا يفوتنا أن نشير إلى أن الدراسة في هذا المجال تبقى محدودة ، و ربما تفتح أفاق جديدة للطلبة الباحتين لمعالجة هذا الموضوع من زاوية أخرى ، وذلك بتحليل أوسع و نتائج أكثر دقة فمهما شملت دراستنا من جوانب ، فهذا لا يعني أن نقصر في بعض النواحي التي ينضر إليها غيرنا بمنظار أخر ، يختلف تماما عن نظرتنا إلى مثل هذه المواضيع التي لها صلة بالمشاركة الشعبية عامة و جمعيات الأحياء خاصة.